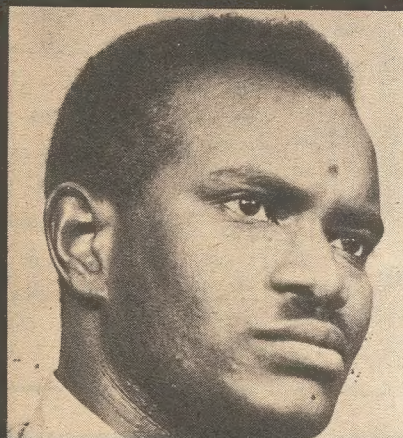
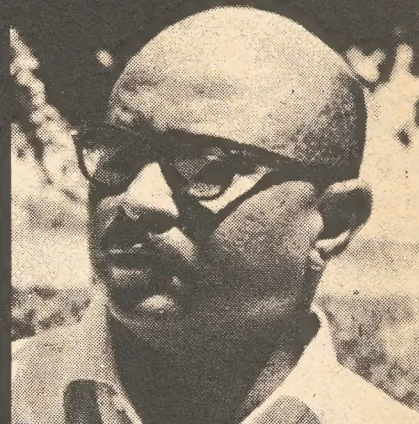


١٤١١ هـ

الآفاق الديمقراطية الثورية
للافتلاب الأول
والتحرك السريع للثورة المضادة



ما تم العطا



عبد الخالق محبوب



فاروق عثمان محمد الله



بابكر النور عثمان

■ تقرير عبد الخالق مجيب إلى المؤتمر التداوي للحزب السيوحي السوداني (١٩٧٠)؛
الموقف من «الانقلابات العسكرية»

معركة الحريّات الديمقراطية تنطلب التوجه إلى القوى الاجتماعية
التي كشفت تحالف العلاقات السياسيّة السائدة

منذ الفترة التي سبقت معركة رئاسة الجمهورية ، وبمساعدة الحريات الديمقراطية بطروحة على كافة الأطراف السياسية . كانت المقاومة اللبنانية قد أصبحت بالقوى التي لميت . خلال سنوات الطويلة ، الدور الاساسي في قمع هذه الحريات . في مجمل سلم ، في القطاع الراسط ، في المرقوب ، ناضت المقاومة من اجل اثبات حقها في الانطلاق من الارض اللبنانية . وتضاهت كل القوى الوطنية في لبنان مع المقاومة ، وعانت من قمع السلطة ما عانت : الاختلافات ، السجن وحتى القتل .

● جرت معركة الرئاسة بين فريقين متخاصمين منذ زمن طويل : فريق نهجي ، يعتمد الى حد بعيد على أجهزة جمعية راسخة القدم في السلطة ، وفريق ذي محور فلسفي وسياسي ، انضم اليه جنرالات في المرحلة الأخيرة من المعركة . يتحتم ان يرفع الفريق الخلفي - اوسفي شعار الحريات الديمقراطية في وجه الطرف الذي فرض طغموال سنوات حكمه الجاقل السبكرة ، وخصى السلاح ، والاضاع نوى الايمان الجيوش ، وهي كلها اجراءات علني منها الفريق الاول في توافقه الخبيثة ونفوذها السياسي .

بعد فترات من الحث والرقابة الجاهش ، تصور
الحركة الخلقية من أحد الحوالم التي منحتها سنوات طويلة
من الجادة . فأدى هذا الدور النسبي الى مواجهة
بعض القضايا الاساسية التي يتمثل بمعالجة الطبقة العاملة
الفتحت للنفا من الحزب والوزيرة لصفيرة : الضمان الصحي ،
الاجور ، سعر الدواء ، الايجارات ، سوق العمل ..
ليكن ان تفق القيادات التقليدية موقفها قبل ا شباط ،
ان تبدأ الحملة التي توفقت مع التراجع عن اضراب ٢٥
مار ..

لم تؤد هذه العناصر ، رغم صحتها ، إلى توطيد الديمقراطية في الحياة السياسية اللبنانية .

● إذا كانت الدولة قد تخلت عن الصدام المباشر مع القوية ، وذلك خوفا من تعرضي التوازن الداخلي وبعض العلاقات العربية إلى هزة قاسية ، فهي قد تخلت أيضا عن رولها في جبهة اليمين الثانية . فالقوة الإسرائيلية روعت في القرى القريبة من الحدود بلا وازع ؛ وبخل وينصف يتناول ويستجوب ويبعد طرقا ، فلا يزعج . ولما تخلت عمليات المقاومة نفسها لا تؤدي إلى ردود فعل واسعة وهائلة ، فقد اكتفت السلطة بالصليبات الجزئية ، التي أخرها مقتل ألفين اثنين الثلاثة في مطلع الأسبوع الفائت . وهي لم تهادن الحركة الوطنية السائدة بالقوة : فعدا استنكارها للفتاخرة التي استقبلت رؤسها ، حيث لا جبهود التي نضع نظائرها لاستنكار في وجه زيارة روجرز . ولم تتورع رئيس الجمهورية من الهجوم على المتظاهرين منها أيام باغيتة - الصالة - ولعل هذا التخلل أضعف انقسام الليبرالية - نهام الأمانة الحزب "الشيوعي" - بالهدم . - إذا كانت السلطة لا تلجأ إلى قمع المظاهرات ، كما فعلت في ٢٢ نيسان ، فلماذا لا تستطيع أن تدفع من أزم سياسية حادة كذلك ؟ أعقبت ٢٢ نيسان ١٩٦٨ ، ولأنها لا تجد نفسها هي في القيد الذي كانت فيه منذ أكثر من عامين .

● لم يرم الطرف الذي وصل الى السلطة بأسلحة
تحت التي يملكها . وهذا الطعن . فالتاريخ المسكون لم
يعد . وفي قيادة الطين ، بعد سلكها 'ن قيادة
معسكرين . ولم يستفد الطرف القصر عن
تدخل في الاتفاقيات لصالح رجاله : فانجابون الارن لم
يتكروا في اتفاقيات التي خاضها غواد لحد وامين
بوسكو ، لان لا راى لهم في المعركة بل الى السلطة الصت
طلب « حياهم » . اما المبادئ الدائمة التي نبت
الفتح وطرابلس ، فهي جزء من حملة سياسية لا تتورع
استعمال المصطلحات والفكر والغايير . وهي تظل مناطق
صت طويلا ، وما زالت . تحت ارباب الاجهزة واستزالتها .
جعل منها معاني نبوية المهد العالي بصلوات ان
زعمها . على اقل من ان يصف واقع خصومه فيها .
كانت منطقة زغردا - احد معان من معاني الملقبين ،

طلعت السلطة بمسرحية تسليم المظلومين التي لم تسفر - حتى اليوم - عن أدنى أثر. بذلك يستطیع نواب زغرنا - الذين انهموا بـ «أمن» - أن ينفم به نواب الماتق الأخرى. ولم تتراجع السلطة، في الحركة التي تنور بين أطرافها، عن استخدام سلاح عتيق فعال هو القويوون السوويرون. فصرخ صائب سلام، في معرض ذي نصرتها مؤاد شهاب الأولى، تقرب من حزب ذي وزن انتخافي أكيد في أكثر من منطقة: في المتن، في الشوف، في جبيل، في الكورة، في مرجعيون. وهي دوائر انتخابية للعضد ولصفاته فيها مصالح حيوية: ضد الكتائب، ضد البعده الشموينيون، ضد أشخاص يمدون أده، ضد نصفو كرامي، ضد فرد كامل الأسد. ويذل هذا الأمر على أن محاربة الفریق الحقلی - الواسطی للجزء - لا يعني إحصاراً إلى جانب الإطاعة الذي يفنت على الديمقراطية، في وعد «البناء» الصادر بتاريخ ١٠ نوز دلیل صارع: فالحزب، بنسابة الحملة «الديمقراطية» يستمد تاريخه الفاضل بنقاع «اليساري» السحت، ويطلع مجدداً «بلاغ قيادة القوة القومية والاجتماعية العليا الاول» الذي ينص بنده الثامن على: «مقاومة التدهيد الشمويني للنهوض القومي الشمويني» وتحرير المال من الإطاعة الشمويني الشمويني». كما أن بيان رئيسه الحالي يبر محاولة ١٩٦١ انقلابية ينتائج، ويطالعين الشهابي، متسانبا ما وافق المحاولة نفسها من فزم على الوقوف في وجه «الذ المقاصي والشيوعي» في المنطقة العميرة. وإذا بالخالفة، التي كانت ذات طابع محاد لحركة التحرر بصورة صارخة، تتحول على ضوء صرامات الحكم الحالية، إلى حركة تحرر وثورة مسلحة، طريان الإجابة، مع هذا من بركة السلطة الصامسة، بكل أطرافها التي شاركت في معركة الرئاسة.

● وقت السلطة من الحركة المطالبة موقفا بعيدا عن الديمقراطية . فهاجم رئيس الجمهورية حركة الطلاب التانينيين ، واطلقت السلطة سرتها على التظاهرات الثورية والجماعية ، وهاجم رئيس الجمهورية مجلس الجامعة لأنه تجرأ وأخذ موقفا خولاً من حركة الطلاب الجامعيين . ولم تتردد السلطة في عكار ، فهاجمت الفلاحين واحتلت قراهم ، وطردتهم من الأرض ، ودعمت اجلاء الفلاحين الذين أنهى الملكون عقدهم ، عن بيوتهم . وازدادت تعسفت السلطة في مجابهتها للحركة الطلبة : فقدت النقابات بأكملها عتبة ٢٥ ايار ، اذا لم تراجع عن الاضراب ، وحركت بين صفوفها « طابورا خامسا » خظرا . ودعمت اصحاب العمل في موقعهم العنيف من مطالبة العمال بوقف الترسيع الموقت . وحلت اضراب مستخدمي الهاتف بقصد ان تجعل من المضربين أمثولة تهدد بها كل عمال ومستخدمي مصالح الدولة . وهذا يعني عمليا عدم الاعتراف بشرعية الاضراب ، كسلاح لطبقة العاملة .

ان تقابع هذه الاحداث يلقي على الحركة الديمقراطية
ضوءا مبهدا . ان القمع المستمر للحريات ، والذي انتهى
الاعتقال لجورج حاوي في سجنه ، هو من صلب سياسة
السلطة الحالية في مواجهتها للحركة الديمقراطية الوطنية
والمرامع بين كتلتها . فليست « نول الجيزة » هي وحدها ،
وبصورة مستقلة ، القمعة على سياسة القمع . فهدا ان
هذا الحكم يخالف الواقع والاحداث ، فهو يعطي السلطة
الحالية ذريعة سنارة تتعلم بها لتسرر فيها ، وتوربست
أفكارها . وفي تصريحات رئيس الجمهورية المتكررة ضد
الحركة الديمقراطية الوطنية قد اثار صرخة على موقف السلطة
الحالية ومشاريعها . وهذا استطاع التحالف السلطوي -

الجنبلاني أن يشكل تغطية تحول دون الملاحقات القانونية للأفراد ، فإنه بالتأكيد لا يشكل وقاية ضد هجوم يتناول الحركة الديمقراطية الوطنية ، ويضرب وسائل عملها كحق التجمع والإضراب والمصل الدعائي العام (البيانات وخطابها) .

ان حماية هذه الحركة ، ووسائل عملها ، هي الامر الاساسي المراهن . والاصحاح الثاني فحدها يبرز اتساع الحركة وتعدد قواها : وهي طرح قضية الحريات الديمقراطية بصورة يتجاوز الجوانب الجزئية التي يخبرها الناس ، والتي يستطيع ان يطوقها نوع خسارة فعليه . وهي تتكلم موضوع الانتخابات انيابية القائمة : فوط قضية الحريات الديمقراطية بالانتخابات يفقدها قواها الفعلية ذات المصلحة في الدفاع عنها ، وفئات المصلحة في اعطائها ضمانات بمعية المدى .

فلك الدافعية الى الدفاع عن حرية التعبير والراي لا تتكفي ، وان كانت في ظليمة المطالب التي ينهي طرحها الدافعية الى الدفاع عنها .

— فالسلطات السياسية والنقابية ما زالت تخضع لإجازته المسبقة. والدولة تستعمل القانون سميت لي وجه العمال السياسي والنقابي الوطني. ان الفاء الإجازة المسبقة تنطوي الممارسة الديمقراطية الديمقراطية.

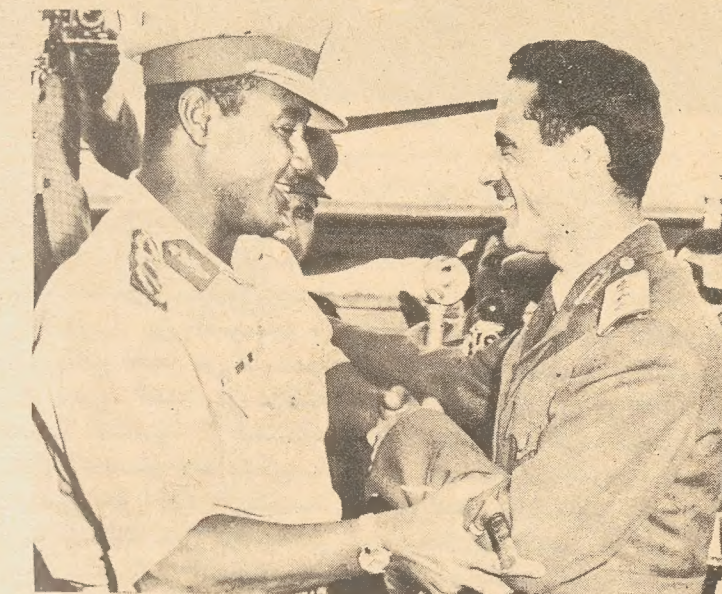
— رغم تصدي السلطة الحالية لعدد من المنظمات الأجهزة، كإجازة السلاح وقيادة قوى الأمن، ما زال المرسوم رقم ٥٨ الصادر في ١٦٧٧، والذي يخص توزيع ألبينات لنصوص

لقد اظهرت السلطة في الاونة الاخيرة
استخفافا كاملا بالتضامات النقابية وبحقوقها
ووسائلها المشروعة ، كالاضراب . ان تأكيد حق
الاضراب لا يعني أكثر من كلام ما لم يدعم
بالاعتراف بالعمل النقابي داخل المؤسسات : حق
الاعلان ، حق النقود والتجول النقابي ..
ان الدولة تدعم تقسيم المالكين الزراعيين
في حق المناطق الزراعية الاخرى .

فما زال الملك يطرد الفلاح من سكّنه عند فصل عقد العمل معه في الأرض . ولما كان معظم بيوت السكّن من بناء الفلاحين أنفسهم ، أو حتى من بناء آبائهم ، اتخذ هذا « الحق » صفته قطّاعية واضحة . أو إلغاء حق الملك في طرد الفلاح من سكّنه مطلب ديمقراطي أولي .

بينما « تمنح » أميركا السلاح للبنان ، لأن لفلاحين على أرضه ، ولأن اليسار ينشط فيه ، كما صرّح روجرز في أحاديثه مع المسؤولين اللبنانيين ، وبينما تواجه الدولة الحركة المطالبة في محاولة وقفها ، تتسع الحركة الديمقراطية بعدد من تصفية « غول الإجهة » ، وللمعركة لتتسع قوى حية لا يؤذي أمثالها إلا التي تنزال هذه المعركة وميوعتها . وهي القوى التي تعرضت نفسها طوال الأشهر الماضية على الحياة السياسية كلها ، وكثفت فعلا من تخلف العلاقات السياسية النيابية ، وذلك في أضراباتها ومطالبها القضايا التي طرحتها . فإذا لم تحل هي المعركة الديمقراطية ، بالدرجة الأولى ، انتهت المعركة لشعار ينتهي به المقام في مقبرة الشعارات لرحبة !

«الحلف الثلاثي المقدس» الذي أزعجته سلطنة الجبهة الوطنية الديمقراطية في السودان



على انطو حاكم اللواء الميري - لاربعه ايام فقط - خان عملا انقلابيا عسكريا لا توره شعبية ! وهو عمل استند - بحكم طبيعته وقواه - الى ضعف المجموعة الحاكمة من جهة والفسط الشعبي الذي تجمع حولها من جهة أخرى ، ولم يستند بالطبع - كالمشورة الشعبية - الى عجز طبقة كاملة (البرجوازية الصغيرة في هذه الحالة) عن الاستمرار في السلطة من جهة ونضوج الأزمة الثورية في صفوف الشعب من جهة أخرى .

هذا يعني ان الحدث لم يكن بنطوي على احتمالات مباشرة لأحداث تغييرات اساسية في الطبيعة الطبقية البرجوازية الصغيرة للسلطة السياسية .

لكن من الخطأ المفاد احضار الحدث الى نفس المفاهيم التقليدية التي حكمت الحركات العسكرية في بعض البلدان العربية طوال القرنين سبعة الاخيره . فالحال ان الانقلاب المندرج كان يستند تمايزه عن هذه الحركات من طبيعته الموقع السياسي المنبسط لا المنفرد ذي الوجهين انديمقراطية الثورية الذي احتل الفريق القائد له من الأزمة للشاهد تجريبه حكم الميري : أزمة التفتيش السياسي للبرجوازية الصغيرة في الموضع السوداني .

ما ان أعلن الانقلاب التقدمي عن هويته الواضحة في بيانه الاول وشرع بالفعل في تنفيذ مشروعه حتى اصيبت أنظمة « النودج الماصري » بالهلع والخوف ، فالنودج المندرج كان يستند تمايزه عن هذه الحركات من طبيعته الموقع السياسي المنبسط لا المنفرد ذي الوجهين انديمقراطية الثورية الذي احتل الفريق القائد له من الأزمة للشاهد تجريبه حكم الميري : أزمة التفتيش السياسي للبرجوازية الصغيرة في الموضع السوداني .

وهذا استيعقت حيلة المقاتلي القويمة ، وتداعت الأنظمة العربية المعنية في « حلف مقدس » لمواجهة القادم الديمقراطية النوري الجديد في السودان .

واجب « الحلف المقدس » على التدخل ، فاضل الفذائي بالسادات ، وانصل السادات بالاسد : « يجب وضع حد للمحاولة الجديدة وضرب وسحق الشيوعيين ، ومساعدة اخينا الميري » ، وبالفعل وضع قانون « الأمن المشترك » الذي نص عليه ميثاق طرابلس وندسور الاتحاد الثلاثي موضع التنفيذ .

تدخلت مصر وليبيا عسكريا ، وتحرك الفذائي الذي يمثل « الشياطين المتجدد » للمعسكرية البينية وعقليتها المحافظة .. فهو أكثر قادة « الحلف المقدس » جرأة على الجهر بواقفه ومعاداته للحركة الجماهيرية والمهالية ، وهو أكثرهم « تحرا » (بسبب ارتباطاته الثورية بالغرب) من العلاقات السوفياتية كي يستطيع مهاجمة الشيوعية او الشيوعيين ، بينما يجد زملاؤه في الحلف المقدس حرجا في تجاه السوفيات ومساعدتهم التي استقبلت الآن لضرب الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين في السودان . تحرك الفذائي الذي طالما حرض على ضرب الشيوعيين السودانيين وعلى تصفيهم وسحقهم لمساعدة الردة المضادة التي قادها النوري .

كان الفذائي أكثر الجميع تعميلا عن الملع والخوف من النموذج السوداني الجديد ، فهو يصرف أكثر من غيره ان الصعود الثوري في السودان بقل الحزب الشيوعي قائد الحركة الوطنية والجماهيرية السودانية ، سيعني نهاية التفتيش والديماغوجية واللفظية الثورية وخصوصا بالنسبة للفصيلة الفلسطينية التي اعطاها الديمقراطيون الثوريون في السودان دعمها سياسيا محددا ..

★★★

.. تدخلوا بالطائرات « وبالاسنان » في السودان وفي الاردن - « الحكي »

كشف السادات في خطابه الأخير عن أن مصر وليبيا تدخلتا عملا في السودان لقمع الانقلاب التقدمي ، وكانت بعض الأنباء قد اشارت الى احتمال ان تكون القاعدة الجوية المصرية الموجودة في السودان والدرسة الحربية قد تدخلت لمساعدة الميري في الانقلاب المضاد ، كما ان الشهيد الرائد هاشم المطا كان قد اذاع بياناً بترديد الخطوط المرسلة فيه الى « تدخل خارجي » ..

وهكذا يتضح ما وراء الاتحاد الثلاثي وميثاق طرابلس : « الأمن المشترك للأنظمة العربية ضد أية احتمالات ديمقراطية ثورية » . وفي الوقت الذي كان السادات يملأ هذا التدخل رسماً حين قال : « ان الاتحاد ولد وله اسنان » كان « تدخله » الآخر في الاردن مختلفاً تماماً ، فهو - اولا - هجوم كلامي جاء متأخراً بعد أن صفى الفذائيون من تواعدهم في جرش ، وهو - ثانياً - حملة اعلامية قصيرة النفس لا أكثر ، يوازنها من جهة أخرى مدح خاص للملك فيصل الذي يتهم « الملحة العربية العليا » !

ازالة عهد الاحزاب الميضي الى غير رجعة « ومناهضة « كابوس الحزبية الميضي » ! . ومن القاهرة ان لا يجد بعض « الميضييين » في معارضة حزبهم لهذه « الاسس » الا خلافا شكليا حول الاسلوب !

هكذا سينتقل الحكم - مستندا الى الدعم الشعبي المباشر على اثر ضرب اليمين المدني في جزيرة ابا ، وإلى دعم عربي مجاور بالاشتراك الممارسين لمشاريعه داخل مجلس قيادة الثورة والقوات المسلحة وإلى البدء في حملة اعتقال شملت الشيوعيين وغيرهم . ثم لينتج كل ذلك بحملة بظلمة خطاب للنوري تدعو الى تصفية الحزب الشيوعي و « تعظيمه » !

لقد اصيبت هذه السياسة بنكسة اكيدة : استنداد عزلة الحكم - جمود مبادئه (تعليق انضمامه الى الاتحاد) - فوضى وقساد أجهزة الدولة ... لم يكن ممكنا حصر نتائجها في اطار التناقضات الداخلية للسلطة . فالحال ان مظاهر أزمة شاملة اخذت تبرز على وضع البلاد بأسره : تدهور اوضاع البلاد الاقتصادية - فوضى التأميمات - فرض خفض مستثمر على مستوى اجور الجماهير العاملة - ارتفاع الاسعار - مراوحة في حل المسالمة الزراعية والحكم المحلي في الريف ، بوادر عودة الى السياسات السابقة لمواجهة قضية الجنوب ..

هكذا لم تكن أزمة تجسيرة الحكم السابق - المائد - والذي كان سقوطه السهل قبل ايام احد دلالاتها بقدر ما هي عودته الصلبة ، مجرد تعاضل في المبادئ الجزئية للسلطة . بل كانت في جوهرها أزمة نزوع استقلالي بالقرى للغة العسكرية البرجوازية الصغيرة كشرطه الذي لا يمر منه للكون الى هذه من تزيق وحدة الشعب اشلاء اشلاء ونفع اوضاع البلاد بالنائي الى كارثة حقيقية .

موقع الفريق العسكري التقدمي

لقد احتل « الفريق العسكري التقدمي » الذي قاد الانقلاب موقعا ديمقراطيا ثوريا في هذه التجربة . قبل انقلاب ٢٥ ايار ١٩٦٦ حمل هذا الفريق - ضمن تنظيم الضباط الاحرار - خطا دما الى ارتباط حركة العسكريين ببرنامج التغيير الاجتماعي العام الذي تطرحه الحركة الشعبية . فيما كان الخط الاتحادي السادات - الذي تم له التنفيذ عمليا رغم اعتراض الشيوعيين - يدعو الى تسلم العسكريين السلطة اولا ثم « تحرير الجماهير » فيما بعد .

ومن الواضح أن هذين الخطين كانا يمكن ان يندمجا في مفهومين على درجة واضحة من التمايز : احدهما ديمقراطي ثوري والاخر انقلابي برجوازي صغير . لقد استعاد هذا الفريق بعد الانقلاب خطه الاساسي في موقفه المعارض داخل « مجلس قيادة الثورة » للادعاءات التي استندت على تصفية المنظمات الجماهيرية وخاصة الحزب الشيوعي (الى جانب تبنيه لوصف الحزب من قضية الاشتراكية في الاتحاد الثلاثي) . وهو الموقف الذي تم على اساسه اقتضاه عن المجلس بتهمة تسريب اسراره الى الحزب الشيوعي ، مقرونا بظهورات أخرى في صفوف الجيش شملت عناصر مؤيدة .

يربط هذين الموقفين خط ديمقراطي على درجة من التمايز . ولو لم يكن الامر كذلك لما حدث أن أقدم هذا الفريق - في غضون ايام أربعة فقط من حكمه - على كل هذه الاجراءات التي تنبع من نفس هذا المخطط الديمقراطي الثوري ولا سيما سماحه للقوى الوطنية والديمقراطية بتشكيل تنظيمات مستقلة ورفعه الحظر عن المنظمات الديمقراطية الجماهيرية . ليس ثمة ادنى شك ان اقدام هذا الفريق

سياسة لبنان الخارجية في خدمة المصالح الرأسمالية

«الديبلوماسية المتحركة» تنعش بتراجع حركة التحرر العربية وباستقرار الوضع الداخلي

عجب نموسم الاصطيفات والسياحة على الزبواب ، وهو يشكل معيارا اساسيا للحكم على نجاح العهد او اخفاقه ، وتناوالت هذه الزيارات ايضا شؤون الفرائز والتبادل التجاري وتخفيض التعريفات الجمركية والاعفاء من الضريبة وكل ما من شأنه فتح الاسواق العربية امام الرأسمالية المحلية لتستويق منتجات الامبريالية وينتجها معا . ثم زار سلام القاهرة منبها بذلك الكلام عن تورط لبنان في سياسة المهاور العربية ، ولا شك بنجاح مساعيه في القاهرة ، لان احصاءات المصطفين والسواح المصريين سجلت نسبة عالية لهذه السنة .

السوق الأوروبية المشتركة : واصل المسؤولون زياراتهم لختلف دول السوق الأوروبية ومشاوراتهم معها للتوصل الى اعتبار لبنان الدولة الأكثر رعاية ، فليان الذي يستورد معظم وارداته من هذه الدول ، لم يستطع تصريف محاصيله الزراعية المضنية في اسواقها حتى الآن ، بينما تفزوها الصادرات الاسرائيلية فأكهة وخضبات دون استئذان .

السوق الأفريقية : اذا كان الانسان هو انتم راسمال فان الراسمال اللبناني في افريقيا من تجار ومقاولين واصحاب كازينوهات يمانون من عصر شديد ، فيبعد جولته في افريقيا عاد ابو عقل يقول : « .. لا كان نشاط التكرية المسلحة من المغرورين في افريقيا ، انصر لغاية اليوم الى النجاة الصغيرة التي لا مستقبل لها .. ولا كانت اللبنانيون باستمرار مزاولهم تجارة الغرير يدون وكانهم الترابيون للمغربيين .. ولا كانت افريقيا فكاكة في طريق النور ، تحتاج الى العديد من المشاريع الانشائية والصناعية والالمانية ، ونظرا لما تقوم به اسرائيل من منجزات في هذا المجال ، فان على لبنان ان يوجه انظار بنيه نحو المساهمة في تلك المشاريع - ثم يقرر - بتوسيع المشاريع الوسطى بواسطة القطاع المصرفي اللبناني .. وانشاء شركة ملاحة تربط لبنان بأهم الموانئ الأفريقية برحلات منظمة واسمار ملاحة ... »

فيعد التضييق التي بدأت تمارسها بعض أنظمة الحكم في افريقيا على رجال الأعمال اللبنانيين وهذا من تعويلهم المالية ، يدعو ابو عقل الى اهمال المشاريع الصغيرة ودخول القارة من ابوابها بواسطة الرسائل الامبريالية التي تعمل تحت اسم المصارف اللبنانية ، كما انه يدعو الى منافسة اسرائيل على دورها الامبريالي في القارة السوداء الغضبية ... هذه الملاحظات السريعة حول جولات المسؤولين الخارجية تؤكد بوضوح أن نجاحات الحكم الداخلية والخارجية ، موهونة بحركة تحرر متراجمة ، ووضع داخلي راكد ، واسواق بلدان مختلفة مفتوحة على دور واساطقه للرسميل الامبريالية .

فيعد التضييق التي بدأت تمارسها بعض أنظمة الحكم في افريقيا على رجال الأعمال اللبنانيين وهذا من تعويلهم المالية ، يدعو ابو عقل الى اهمال المشاريع الصغيرة ودخول القارة من ابوابها بواسطة الرسائل الامبريالية التي تعمل تحت اسم المصارف اللبنانية ، كما انه يدعو الى منافسة اسرائيل على دورها الامبريالي في القارة السوداء الغضبية ... هذه الملاحظات السريعة حول جولات المسؤولين الخارجية تؤكد بوضوح أن نجاحات الحكم الداخلية والخارجية ، موهونة بحركة تحرر متراجمة ، ووضع داخلي راكد ، واسواق بلدان مختلفة مفتوحة على دور واساطقه للرسميل الامبريالية .

تزعوه الى اقوال العهد القديم واطلالة العهد الجديد ، لا يمكن رده الى « الحصن طالع » الأخير . ان الاطار الوحيد المصالح لتفسيره ، هو اطار العلاقة بين الامبريالية وحركة التحرر ، هذه العلاقة التي اتسمت بتراجع حركة التحرر وما ارتفعها من محاولات ابداء المقاومة ونضوج الأنظمة « المتقدمة » لشينة الامبريالية ونفسي نزعاتها الاستعمارية ، كما ان اعادة تنظيم خارطة الخطة العربية بإزالة الصوت النشاز الذي كان يمثل عهد جديد في سوريا ، وفر على العهد اللبناني الجديد احتمالات تكرور التدابير السورية ، فاعماله كاتلقات الحدود وتمثيل الفرائز حتى ، او وقف ضخ النفط او تهديد « الاستقرار » الداخلي بمؤازرة المقاومة عبر ما سمي في حينه « بالفتل السوري المسلح » .

هذه التدابير السورية المصممة ، التي من الواضح عجز اية حكومة لبنانية عن مواجهتها او الحؤول دون وقوعها ، زالت الان وزال معها لاسباب أخرى ، الوزون الكبير الذي مثلته حركة المقاومة خلال الستينين الماضية في مجرى السياسة اللبنانية وعلى مستوى توازنات الحكم الداخلية والخارجية .

في ضوء هذه العوامل ، يغزو حديث الحكومة عن « دبلوماسيتها المتحركة » وادعاءاتها النجاح في سياسة الانفتاح على البلدان الأخرى ، من قبيل دفع الابواب المفتوحة اصلا ، وادعاء فتحها ..

الدبلوماسية المتحركة ودوافعها الفعلية

رغم تعدد البواعث المباشرة للزيارات الخارجية وتشابكها ، فانها تلتقي عند قاسم مشترك في النهاية ، وهو خدمة مصالح الرأسمالية اللبنانية الملتقة بالامبريالية ، وابراز دور العهد القائم في تنمية هذه المصالح وانعاشها على وجه التحديد .

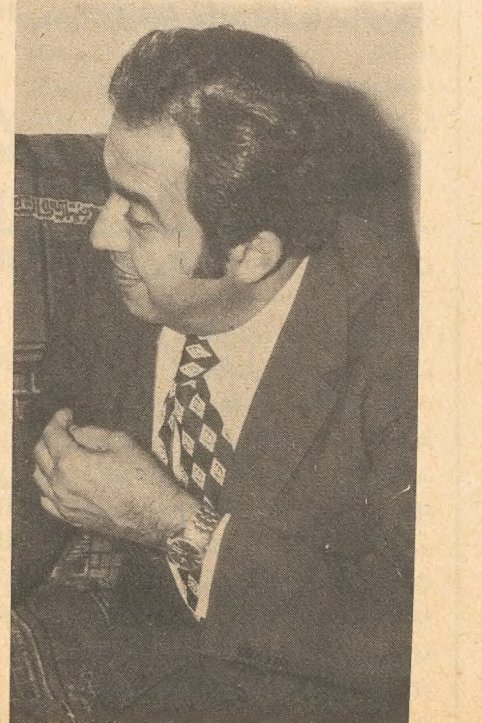
واذا كانت الحكومة في مقتل عهدها ، لم تستطع تاجيل تنفيذ الضمان المصحى ارضاء للرأسمالية ، كما لم تستطع الوفاء بوعودها للحركة الشعبية ما اطلق حركة مطلبية واسعة في وجهها شملت الطبقة العاملة ، والحركة الطلابية ، لجأت الحكومة بعدد اخطاها في هذه المجالات ، الى ولوج ميدان العلاقات الخارجية ، عليها تعوض بنجاحها فيه عن فشلها في سياستها الداخلية ، فكانت سلسلة الزيارات التي استندت تحقيق غايات متعددة :

— سوق التجارة والخدمات العربية : افتتح سلام جولته بزيارة السعودية والمصريين وسوريا وتبنت العلاقة مع الكويت ، ولا

سياسة الانفتاح على الابواب المفتوحة !

منذ بداية العهد الحالي ، عمدت الحكومة الى نشر الدعايات الواسعة حول نفسها معتبرة انها تمثل سياسة الانفتاح والصعود والصلوات الشخصية في وجه الحكومات التهجية السابقة التي مثلت سياسة الانكفاء والجمود واساءة العلاقات مع البلدان الأخرى ، وقام رئيس الحكومة والوزراء بسلسلة مقابلات من الزيارات شملت المصارف العربية كافة ، ثم وسع « الابواب » حد وعرض ، دائرة النشاطات لتبلغ مستواها القاري فتقل الاول في كل المواسم الاوروبية وافتح الاخر القارة الافريقية ، بقيت القلعة الأخيرة التي لم تؤخذ حتى الآن : موسكو ، ومن اجدر بها من وزير الدفاع الياس سابا ان يفتحها مؤخرا . ولم تقتصر نشاطات الحكومة على الزيارات ، بل تعدتها الى لعب ادوار الوساطة ووضع الحلول للمشاكل المستعصية ، فنجوا على أسئلة الصحفيين حول المواسم العربية والانجنية بين الملك والفدائيين ، اجاب سلام بانسه لا يتوسط ، بل يضع الحلول للمشاكل بـ « بين الاطراف » ! في هذه الاثناء ، كانت منظمات المقاومة الفلسطينية تدفع ببيانات « نهي فيها سقوط مقاتليها قتل على أيدي الجيش اللبناني » .. وترشح صحيفة « النهار » بناء على مصادرها المطلعة « ان توسع الحكومة نطاق وساطتها ومساعدتها الجديدة ، فتقبل الأزمة الاردنية - اللبنانية والاردنية - المصرية واللبنانية - المغربية » .

من الواضح ان النجاح النسبي الذي صادفته الحكومة في سياستها الخارجية ، والسعي



جورج ابو عضل

اتفق بدء عهد فرنجية مع حالة الركود والتراجع التي الت بحركة التحرر العربي عام ٧٠-٧١ . فمن مؤامرات التصفية التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية خلال المامين النصرين ، الى الدور العربية « من سياسة الأنظمة الامبريالية والرضوخ لأميركا » ، الى تقصي الانكسارات المباشرة لحرب حزيران على الاقتصاد اللبناني ..

هذه الظواهر وغيرها مما يندرج في خط التراجع العربي امام الهجمة الامبريالية وفرت الديمقراطيات التي سيكون الحزب الشيوعي احد فصائلها الرئيسية ، فما هي القرابة التي يمكن أن تنهض بين حكم المعسكرين - الفاشيين وبين تجربة جديدة ديمقراطية تعترف بحق التنظيمات النقابية والسياسية ؟

★★★

واذا كانت السياسة تعبيرا مركزا عن الاقتصاد ، فان سياسة لبنان الخارجية تقدم مثلا واضحا عن تبعية سياساته لمصالح راسماليته ، اما الاطار الذي تتحرك ضمنه هذه السياسات فهو محدود بعاملين لا يقوى على الانفلات منها دون تعريض مصالح هذه الرأسمالية للخطر . والعاملان هما :

١ - القمية الامبريالية : لا يمكن تصور الوضع الراهن للاقتصاد اللبناني لولا خضوع اقتصاديات الخطة العربية للتهب الامبريالي ودور حقله الوصل المحلية التي يؤمنها هذا الاقتصاد بين الطرفين ، فالعلاقة بين المذهب الامبريالي والرأسمالية المحلية هي علاقة طردية ، تتعشى الرأسمالية بتوسع التفتيش الامبريالي وتزخم وتضمير بضموره .

٢ - العلاقة مع حركة التحرر العربية : على نقض العامل الاول ، تزداد العلاقة بين حركة التحرر والرأسمالية سمة العلاقة العكسية ، فاني نهوض لحركة التحرر يعرض استقرار مصالح هذه الرأسمالية للخطر ، واي تراجع او تكوص بصيها يحفظ هذه المصالح وينشأها .. والعودة الى احداث من تواعدهم في جرش ، وهو - ثانياً - حملة اعلامية قصيرة النفس لا أكثر ، يوازنها من جهة أخرى مدح خاص للملك فيصل الذي يتهم « الملحة العربية العليا » !

بعد ٢٥ أيار وانت كاس إضراباً
تبقى الحركة المطالبة معارضة

حركة الانتكاسات الحركية . فاذ لم نتج
حركة الخطية في فرض شرعيها السياسية
خالفه للبرعية السائدة ، فقد براناجها
عن التحقيق الفعلي ، وتعرضت الحركة
سها للتراج والتشتت . لان المالحقات
الخطية - الخطية تقف سدا في وجه التعبير
سياسي عن الحركة الخطية ، يستتبع
السياسي والجمهورية ، وانه ان يتعدى القوى
وطنية والديمقراطية في مازاة مفهومة
ستحلب . فها يدعوان الخصم الى أرض
يستطيع ان يطها : انها مجازة القرش
ضع .

الحرقة المطالبة والاضاع السياسية

هذا يعني أن النقاش حول إبعاد الطالب
يقتضي دراسة من الطليقة العاملة
في الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة،
يقتضي فعلا ألا يبقى محصورا في
تصنيفات المودو : ضعف الوحدة النقابية
قوتها، فعالية الحركة الطليقة أو تراجعها،
قوة التنظيم أو ضعفه ... لا يقتضي
النقاش في محصور في هذه التصنيفات
لأنها جوانب ثانوية . انها الجوانب العملية
الحاسمة التي لا وزن لها في حركة جماهيرية
تتوحد . ولكن الحركة الطليقة ليست مدبنا
تؤخذ حتى يقاسي تضم الطليقي بقياس
فصلي فخصب . فالوحدة الشقيبة قد تضي
لها عريضة ، وتطفي اتجاهات مختلفة
لها ، كمنه : مناقشة : هي قد تكون وسيلة

يسار النقابي ليوقف أو يجد من أي تحرك
يبدد مصالح هذا اليمين أو مصالح من
تركه . لكنها قد تكون ، في شروط تحدثنا
عنها في العدد الأسبق ، وسيلة لزعج اليمين

المالية في تقديم عطاء سرعي . وهو سيجب
بعض الإدارات النقابية التقدم . كذلك
يكون التنظيم أداة بيد القاعدة المالية
تأري بواسطتها رقابتها على الخط النقابي،
تؤمن اتساع المشاركة المالية في العمل
الطائفي . لكن التنظيم قد يتحول الى أداة
قيادات انتهازية ترسخ بواسطتها سيطرتها
على القاعدة المالية .

تؤدي هذه الملاحظات السريعة الى استنتاج
رئيسي : ان تحديد موقع الحركة الطلابية من
جمل الأوضاع السياسية ، في ظرف محدد ،
وما يؤدي الى هذا الاستخدام أو ذاك
وحدة الحقابية أو التنظيم ..
كيف تحدد موقع 'حركة الطلبة' ، فعلا ،

من الأوضاع السياسية ؟
 رغم ضغط القيادات النقابية على السلطة
 على أصحاب العمل ، ورغم نجاح هذا
 الضغط في انتزاع البدء في تنفيذ فرع الضمان
 الصحي ، لم يطرأ تعديل هام على العلاقة بين
 طبقة العاملة من ناحية ، وبين السلطة
 أصحاب العمل ، من ناحية أخرى . فقد

واجها مسألة مركزية مشتركة :
ضيق سوق العمل بسبب ضعف
القوى الانتاجية والتحاق الرأسمالية
البنائية براس المال الاميريالي ، اذا
اضفنا ذلك اتضح أن حبس المعركة
المطلية في حدودها المهنية المباشرة
كان شبه كامل .

كيف تتصدى الحركة الطلابية للملاقات السياسية وهي أسيرة حدودها المهنية ، كيف يمكن للجماهير الشعبية العريضة أن تعرف في الحركة الطلابية على مصلحتها في أضيق قوى الانقطاع السياسي والبيروقراطية اللبنانية، إذا احتفلت الحركة بصيفتها الجاشرة ، الصيغة المهنية ؟

ضبط عمالي مؤقت

لا شك أن المصالح الموضوعية والمرحلية
للطبقة العاملة قد وضعتها في موقع (سياسي)

بالإضافة الى سلطة راس المال المباشرة في أماكن العمل ، السلطة السياسية للدولة ، والشركات الاحتكارية ، ومهام الانعام بالجنح العمالي الزراعي وبفئات من البيروقراطية الصغيرة (المفتون ، المستخدمون ...) ، كما فرضت عليها التصديق للإنتاج الحرفي الصغير . رغم هذا الوضع الفعلي ، لم تتبدل من القيادات النقابية بأدوة اعادة تفرسي المؤسسات السياسية الحالية ، وفي تمثيلها

ولصالح حلفاء الطبقة العاملة . فقد اعتبر القادة الانهازيون ، وكلاء رأس المال على العمال ، أن مغاضبتهم للسلطة هو اعتراف سياسي بهم . لكنهم « نسوا » (ما لم يدركوه

من مؤسسة دائمة ، تتخل على التوازن بين
المثل المهنية والسياسية عنصرا ثابتا وفعالا .
المفاوضة قد تتم تحت الضغط النفسي أو
التهديد ، وهو رهن بظروف الحركة الطليعية .
ولما كانت قاعدة هذه الحركة لا تملك أطرا
ثابتة ، ولا تملك وسائل تعبئة ، كان الضغط

التي سبقت أول شباط ١٩٧١. لكن مما أنفجر هذا الضغط حتى امتست الحركة القضاية عزلاء في وجه سلطتي الدولة وأصحاب العمل. وفي غياب المؤسسة السياسية التي تتيج لملي العمال والهيئتين أو السياسيين، الاستمرار في ضغطهم حتى لو ارتضى الضغط المباشر، في غياب المؤسسة كان لا بد للمسلطة من أن تستخدم نفوقها إلى حد بعيد، يفهم إلى ذلك كتابة أصحاب العمال وأصحابها.

على استرجاع ما كسبه الأجراء في معركة
الضمان . وهذا ما فعلته الدولة : وقضت
في وجه الحركة المطالبة في القطاع الذي
تشرف عليه لتجعل من حزمها مثلا ، ولتجعل

من فشل الحركات مثلا اخر . ولم يخل عليها أصحاب العمل ، طبعاً ، بعمهم ! منذ تراجع ٢٥ أيار ، قطعت الحركة النقابية « رغم » « وحدها » ما فرسته خلال الشتاء . استطاعت الدولة ، بالإضافة إلى أصحاب العمل ، استغلال كل نتائج الأسلوب الذي ابتعته القيادات النقابية ، أي النتائج التي عمدناها في تحديد علاقة الحركة الطليعية بمجمل الأوضاع السياسية .

« قضية » انطوان بشارة

لم تعف الدولة ، طبعا ، عن استمالة
ضغطها المباشر ، وقبضتها على الحركة
النقابية ، لتصفية بعض الحسابات معها .
رغم استكانة الحركة النقابية للسلطة ،

التي لا يجوز استخدامها في غير هذا الغرض
القائمية ما تجاوز القبول والمفعول (في نظر
السلطة) . خلال الفترة التي تبعت أول
شباط ، عندما أثير موضوع الدواء بشيء من
الحدة ، برز اسم انطوان بشارة ، أمين
الاتحاد العمالي العام ، الذي كان بمثابة
مطلب حرص على استيراد الدواء بصفته
الضامن بصورة أثارت عليه خيفة تجار
الدواء ، ومهبط التجار والصناعيين الذين
تضامنوا معهم . عندما كان موعد الانتخابات
في نهاية مستحدي المرتبة ، التي كان بشارة

يرتسها ، استقلت مواقف أمين سر الاتحاد
السليقة لضرره . فقامت ادارة شركة
الرفا تنسقط على بشارة لينسحب من الانتخابات
ولم تقف الامور عند هذا الحد . فجريدة
النهار « نشر نبا ، قبل احضام المعركة
وتدخل هنري فرون الشخصى ، يستفاد
منه ان موضوع ترشح اديف القنابي بحث
في .. في القصر « وانه وجد في « حضرة » رئيس
الجمهورية من دافع من انطون بشارة ، والا
كان وقصه حرجا (نشر النبا » كما قلنا ،
قبل الانسحاب الكبير) . ولم يتكف القصر
بالندخل في الشؤون العسكرية . نسبيا . فهو
يتدخل في كل التفاصيل التي قد تؤدي الى
الفتنير على مجرى المعارك الحظبية . فنعلم
اصحرت « نشر النبا القنابي » بيتا شيا
الصالح المسجلة ، هاجمت فيه موقف غبريال
حوري تجاه موظفي صندوق الضمان المضربين ،
لم يعط الجواب ان اتى من القصر . هذه
القرة ايضا . حسب الجريدة نفسها . فقد
اقتت رتلثة الجمهورية ان رئيس نقابة
مستعدي الضمان هو الذي تعرض لرئيس
الاتحاد العام ، لما كان منها الا ان رست
بقتلها الى جانب الرئيس « العامل » غبريال
حوري .

ان ابرار هذين الشاهدين يفي ابرار
النتيجة الاولى لاستمرار الفصول الكامل
تقريبا للقيادات الثغابية ازاء سلطة الدولة .
فاتطوان بشارة لا يمثل اكثر من اتجاه مهني

نمناك ضمن الحركة النقابية الرسمية .
وليس هذا التماسك ولب « نفسية » النقابي
المذكور . فهو قد يرتكز لطلبته بصر
استيراد النواهد في صندوق الضمان ، كما
الحركة الخلية نفسها ، في فسطحها
اليمر . لكن حتى هذا الاتجاه الضلوع ،
التي يلتقي مع مصلحة الدولة في عدم تعطل
اعباء عجز يلحق بالصندوق ، حتى هذا
الاتجاه يتجاوز ما تستطيع الدولة ان تحصله
من قائد نقابي . فالمحافظة على ترتيب
السلطات ، أي على حركة نقابية ذاتجة
وطيبة ، هي من صلب الوظيفة السياسية
للدولة اللبنانية ، في تنفيذها للمصالح
السياسية . وهذا ما بدأ ان موقف انطوان
بشارة قد يؤدي الى خرقه . لذلك انضمت
السلطة لجال لهزي دعوى ، ولادارة شركة
الرفا ، كي « يبقا » بشارة بالتعدي . فتعدي
بشارة .

أما تدخل القصر في شأن بيان عاصلي
صاحبه عن فقه تعطل على هاشمي الاطراف القضاية
القمية ، فيبدل على سرعة السلطة في اللجوء
الى القضاء المباشر ، يعرض تراتب المؤسسات
القضاية ، ويقيادها بفرع فعاله هذه
المؤسسات للتصرف ، ويضعها ، فلذلك سارعت
السلطة السياسية (العليا) الى تجدية
العلاقات القضاية السائدة ، وللا يقبل ،
ولو لفترة بسيطة ، توازن المراتب القضاية ،
فصيب اصدا المحتاح الكبير الخدام القضاية ؛

هزيمة ٢٥ أيار

لكن مسألة انطوان بشارة ليست سوى علامة تناوبية نسبياً ، على استعداد الدولة للوقوف في وجه كل محاولة قد تؤدي إلى استقلال ، جزئي وحدود ، لحيف القيادات النقيصة من الخطى الادارة والدولة المجاورة . في الاستعداد لاضراب ٢٥ أيار ، كتشفيست الدولة من وجه لا شك ادعش الذين يسودون الصفات في التمييز بين أجنحة القمع داخلها . فضيحة الذيل التي تركها معركة الضمان في الأوساط الاجتماعية الخلفية التي يرتبط بها القادة القاميين ، ونتيجة الصراعات بين القادة أنفسهم ، قدم الاتحاد العمالي العام بذكره المرفوعة إلى السلطة . فسيحل كل اتحاد من الاتحادات المطلب الذي رفعه نتيجة ظروف مختلفة : اتحاد نقابات الجنوب سجل ضمان العمال الزراعيين لارتباطه بالريف الجنوبي القريب من عبدا ، والاتحاد الوطني سجل تخفيض الإجراءات للاهمية التي توليها القيادة الشاوية لجهة المستجابين .. لكن

فقد انظم هذه المطالب خط واضح يكمل
الانجاز الذي بدأ مع الضمان : حماية ضمان
العسل ، ضمان سلامة الصنوق ، تصميم
الكسب على فئات اجتماعية لم يطلها ، ورفع

تتولى مباشرة الإجراء . أزاء هذه المطالب
التي لها عملا ، وأزاء الكلفة المرتفعة ، عدا
الخبرة للمهنية الضعيفة التي تطبق تسوية
الضمان ، شنت الدولة هجوما عنيفا على
التقنيات ، فانتهت بالانسحاب والترحال ،
وهذهما بالحل ، ولتقارح سلاح التفاوض منها
طوال فصل الإصطاف (الذي لا يفصل عن
فصل التعداد ، والاسعداد للمصين !)
ولا تفتك الدولة بذلك ، بل أقرت تواتر
للإجراءات يرفع بل الإيجار على الإنسية
القيمة ، ولا يفرض بل الإجراءات الجديدة .
واقعية الدولة يعمل وسط في المجال المادي
يستطيع أصحاب العمل أن يطوعوا : فزادة
الاجور لا يلبث أصحاب العمل أن يسترجعوا
عن طريق رفع الأسعار ، كما فعلوا بعد
الضمان ، في غياب رقابة الدولة .

في ٢٥ أيار اكتشفت القنابات النقيبانية أن زوجها ، الذي بدأ حاسبا في أول شباط ، كان عابرا . ثم لم يلبث أن أرسطه واستنهره . فالقواعد العمالية مفروطة . والوجود النقابي في القواعد وأماكن العمل يكاد يكون صفرا . أما القنابة للإضراب العام فلم تتم الا في البيانات الحصرية ، التي لا يقرأها العمال ولا يسمعون بها . ولم ينبل أي اتحاد جهدا منفصلا في مجال القنابة . بماذا تقابل القنابات هجوم الدولة العنيف هذا ؟ بماذا تقابل تهديدها ، وتاليب الراي العام عليها ؟ وفقت القنابات عزاء ، وأضطرت للتراجع أمام السلطة السياسية وضغطها ، فاتحة الباب على مصراعيه أمام هزائم متتابعة ما لبثت أن تناهت على الحركة المطلوبة في عدد من قطاعاتها .

الصرف الكيفي وعزلة النقابات

في التسجيع ، في الصارف ، في الغذاء ،
تم صرف العمال والمستخدمين بدون مقاومة
نقابية تذكر . عشرات مصانع المصنعي
(التسجيع) عرفت العمال في قسم الفزل .
في (بيرو ، بايويز) وفي السفن اذ صرفت
الادارة عددا من العمال . اذا كانت هذه
الاحداث قد مرت دون ان تثير قضية كبيرة ،
فقد انصب الاهتمام على مستخدمي الصارف .
تجاه صرف موظفيهم في مصرف اميريكي
فريست ناشيونال سينتي بنك ، تضامنت نقابة
موظفي الصارف التي يرأسها رئيس الاتحاد
المعالي الصارف ، غيربال خوري ، وكانت
صلحته الحيوية تقضي ، عليه ان يلقى بكل

لكن سرعان ما خرجت المواجهة من دائرتها
المحصورة . فقد خبر أصحاب العمل تكتيكاً

فعلا ، لا شك أنه مرشح للتوسع وللتعميم .
عندما صرف المصرف الأميركي موظفيه ، تضامن
موظفو المصرف مع زميليه بحجة الطابع
التعسفي للأجراء . وهدت نقابة الموظفين
بأكملها . لكن إلى أي مركز تركت هذه
الحجة ؟ ما هي السابقة التي تدعم هذا
الموقف ؟

عند خوض معركة الضمان استنكت القيادات النقيابية عن الخوض في موضوع الصرف الكفني، وهي لا شك اعتبرته موضوعا ثانويا لا يبال في شأنه المستخدمين والعمل والمؤهلين أو المهرة الذين يمثلون في القيادات النقيابية الحالية. أي ان موقف النقابات خلال معركة الضمان ترك هذا الموضوع مستكفيا ، بلا حلاية . عندما طرح الوضع مجددا بصدد مستخدمين المصارف ، استفاد أصحاب العمل من موقف النقابات السابق ، فبدأت جميع المصارف الهجوم عنيف على المطلب النقابي « الجيد » وكبرت السجحة : تابعت جميعات التجار ، وجميعه الصناعيين . فضاضت كل جمعيات أصحاب العمل حول موقف صلب من مسألة الصرف الكفني ، واعتبرتها ملزمة لاسس الميراثية التي يقوم عليها الاقتصاد اللبناني .

وتراجعت النقابات هنا أيضا ، مما سمح
لصرف « كوينتال بنك » أن يصرف أكثر من
مئة موظف بدون مشكلة . فالتقابات التي
أخارت التحلي عن الثقات العمالية
المعرضة للصرع ، لم تكن تستطيع أن ترتجل
صلابة مفاجئة في الدفاع عن مطلب حاسم
كاستقرار العمل . ولم تكن تستطيع أن نجد
القوى الطبقة الحاكمة للدفاع عن هكذا
المطلب .

تكتيل أصحاب العمل وضرورة رد عمالي

في وجه الصف المتراص الذي يقف فيه
اصحاب الميل للدفاع عن مصالحهم ، خاضت
فئات المستخدمين معاركها بدون رابط ولا
جامع .

قام مستخدمو الضمان بأضرار في سويسرا
تخفيض ساعات العمل ، وإعادة النظر في
توزيعها اليومي ، حصصها قبل الظهر ، مع
يؤمن مناوبة بعد الظهر) . لم ينم إلا الأضراب
فئة أخرى . فاعتزل ثم اختلف . وهذا هي
الدولة اليوم ترفض دفع أيام الأضراب ،
محاولة بذلك تعطيل الوسيلة الفعالة الوحيدة
التي يمكنها الإجراء في تصحيحه للاستغلال .
ويخوض مستخدمو الضمان معركتهم هذه ،
لنعي الإجراءات كلها ، وهدمهم

بعد عشرين يوما ، علق موزعو الهاتف
اضرابهم في سبيل التثبيت والتصنيف ، مقابل

الامتحانات في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

إنتاج عاطلين عن العمل وحماية أوضاع المستهلك

الإدارة نظم امتحانات مجازر في شكلها ومضمونها .

الامتحانات والإساتذة

فالاختحان ، سياق طويل النفس ، يستمر ٨ أيام دون انقطاع ، مسابقة صباحاً ومساءً ظهرًا ، فلا ينجو منه الا الشديس المود ، ويتناثر على جانبيه المصابون بالاعياء والانهيار العصبي . والاختحان لا يتناسق إطلاقاً في نوع الأسئلة ، ومتطلبات التصحيح مع مستوى التعليم اللبناني جدا في المعهد . فالأسئلة اما الغالز لا تحل ، واما شديدة المصوبة . فمعظم الاساتذة يسترون تدريسهم الفتت وغير المنتظم طوال العام باعطاء أسئلة عامة في الامتحان يمكن ان يكتب فيها أي شيء .

ان قضية مستوى التعليم مطروحة في كل كليات الجامعة . الا انها تأخذ في معهد العلوم الاجتماعية بعدا آخر ، نظرا لطبيعة المواد وعندها . فعلى طلاب السنة الثانية ان يتقدموا الى شهادتين مجمل موادها ١٦ مادة فقط لا غير ! ولم يفلح الاساتذة الى ان الطلاب لا يستطيع ، في أحسن الأحوال الا ان يكون فكرة عامة جدا وسطحية عن كل واحدة من المواد الستة عشر . كما ان محاولة تغيير البرامج لم تحسن الوضع . فهي سمحت « بتفجيع » اساتذد جدد وهو الشيء المطلوب من وجود هذا العدد الضخم من المواد .

وهناك قضية أخرى لا بد من طرحها وهي ان المعهد يقوم بعملية تقليد عملي ما يجري في فرنسا في حق تنظيم التعليم . فكانت الاجازة مقسمة الى المعهد الى ثقافة عامة ثم أربع شهادات كما هي الحال في الجامعات الفرنسية . ثم تغير نظام التعليم في فرنسا ونسبت الاجازة الى سنوات ، تصارعت ادارة المعهد الى تعديل نظام التعليم وتحويله الى سنوات . ولكن نظام السنوات أدى الى سقوط واسع فاق بكثير سقوط نظام الشهادات (وهذا امر طبيعي) . حتى ان فرنسا

نقلت عنه وتبنت نظام « الوحدات » . ولكن معهدنا سيستسك حتما بنظام السنوات ، لانه كليل باسقاط اكبر عدد من الطلاب .

هذا بالنسبة للواد . أما بالنسبة للأساتذة فالمجاز في الحقوق يعلم الفلسفة ويكتوّر الاقتصاد يعلم التاريخ .. ويكتفى للتدليل على مستوى الاساتذة ان نقول ان أكثرهم الساحة لم تكلف نفسها عشاء كتابة دراسة واحدة أو مقال بسيط ، خلال عشر سنين . وذلك رغم الفزع ! .

ان إعادة النظر في نظام الامتحانات ووظيفة المعهد يقع على عاتق القوى الطلابية . ولكن ذلك يتطلب تحركا على مستوى أوسع من التحرك الذي قام به فرع الاتحاد (الاعتراض الكلامي خلال تداول اللجنة الفاحصة) . كما أنه يتطلب اشراك أوسع الطلاب في نقاش ظاهرة التصفية والتصدي لها ، والمتمسك أكثر من أي وقت مضى بالمطالب التي رفعت حول إيجاد العمل للخريجين ، وتوسيع الرقابة الطلابية على ادارة المعهد .

هناك تفسير لم تتأخر الادارة عن تقديمه وهو ان مستوى الطلاب اثنى من مستوى المعهد العلمي الرفيع . ولكن اذا صبح هذا التفسير على طلاب السنة الأولى ، فمن البديهي انه لا يصح فيها بعض السنوات الأخرى . إذ انه حسب تفسير الادارة فإنه يكون الطلاب قد مروا بامتحان السنة الأولى « الرفيع المستوى » . ونحن نرى انه في السنة الثانية ، مثلا ، في شهادة علم النفس الاجتماعي هناك ١٦ فائزا من أصل ٧١ مرشحا للامتحان ، بينهم ١٢ فازوا بفضل الاستحقاق ، أي ان في السنة الثانية أربعة طلاب ، فقط لا غير ، في مستوى شهادة علم النفس الاجتماعي . فما هو التفسير إذن ؟ التفسير هو ان

علم الاجتماع ! ولكن منذ عامين وجدت تسجية عربية في السنة الأولى ، مما أدى الى طرح قضية اللغة في سائر السنوات ، الى ازدياد عدد الطلاب القابعين دراستهم بالعربية في المعهد (١١٠ طالب من أصل ٢٦٠ في السنة الأولى) . مما يهدد بتحويل طبيعة المعهد الحالية .

وفي المعهد مركز أبحاث ، ولكنه لم يوجد للقيام بدراسة متكاملة للواقع اللبناني على أساس مخطط ، بل لتوزيع دراسات ، يدفع عليها أجرا مرتفعا على باحثين يكونون بعض النفوذ . يقوم هؤلاء بكتابة أبحاث لا قيمة علمية لها غالبا . الى جانب أنها تتناول مواضيع ثانوية في معظمها بالنسبة للقضايا الاجتماعية الأساسية في لبنان . فازيداد عدد الخريجين سوف يخلق ازدهارا علميا أبواب مركز الأبحاث . ولت انتار العديد من الطلاب الى ما يجري بداخله ، في وقت تتجنب فيه ادارة المعهد حتى التعمد مع الخريجين الذين أرسلتهم على نفقتهم للتخصص في الخارج ، حفاظا على سيطرتها على مركز الأبحاث . كما ان تضم بطاقة الخريجين سوف يضع موضع التساؤل واستمرار معهد في الجامعة ، لا يخرج الا عاطلين عن العمل .

استعمال الادارة للامتحانات

فما هو الحل الذي لجأت إليه ادارة المعهد لتجنب هذه الاضرار المهددة لامتيازاتها؟ التصفية في الامتحانات .

ان عمليات التصفية التي حصلت هذا العام في امتحانات المعهد فاقت حتى ما يجري عادة في كلية العلوم ! وهي ، على كسل حال تؤمن استمرار المعهد على طبيعته الحالية . فمن أصل ٢٥٠ طالبا تقدموا للامتحان في سنوات الاجازة الثالث ، نصح ٨٣ طالبا ، أي ٢٦٪ من الطلاب المتقدمين للامتحان . ويهون الامر عندما نعلم ان ١٥ طالبا من الفائزين قد استلحقوا ! أي أنه بنظر اللجنة الفاحصة في المعهد لا يستحق النجاح سوى ١٠٪ من الطلاب المتقدمين للامتحان ! طالب واحد على عشرة هو بالمستوى الذي يروق لادارة المعهد . وهذا ينبغي ان نذكر أعضاء مجلس المعهد ان هذه المماركات هي امتحان وليس مباراة . ولكن كيف يمكن تفسير هذه النسبة المضخمة من الرسوب ؟

هناك تفسير لم تتأخر الادارة عن تقديمه وهو ان مستوى الطلاب اثنى من مستوى المعهد العلمي الرفيع . ولكن اذا صبح هذا التفسير على طلاب السنة الأولى ، فمن البديهي انه لا يصح فيها بعض السنوات الأخرى . إذ انه حسب تفسير الادارة فإنه يكون الطلاب قد مروا بامتحان السنة الأولى « الرفيع المستوى » . ونحن نرى انه في السنة الثانية ، مثلا ، في شهادة علم النفس الاجتماعي هناك ١٦ فائزا من أصل ٧١ مرشحا للامتحان ، بينهم ١٢ فازوا بفضل الاستحقاق ، أي ان في السنة الثانية أربعة طلاب ، فقط لا غير ، في مستوى شهادة علم النفس الاجتماعي . فما هو التفسير إذن ؟ التفسير هو ان

إذا كانت قضيتا بطالسة الخريجين وتضخم عدد الطلاب مطروحتين في سائر كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها ، فان هذه القضايا تأخذ في معهد العلوم الاجتماعية أهمية لم تعرفها بعد في سائر كليات الجامعة .

أزمة خريجي العلوم الاجتماعية

مشكلة بطالة الخريجين تحل ، جزئيا ، في باقي كليات الجامعة عن طريق توجه الطلاب الى التعليم أو التوظيف . أما في معهد العلوم الاجتماعية فان ذلك غير وارد . صحيح ان المعهد يفضل على طلابه باجازة ، يطيب له ان يسيبها ، تعليمية ، ولكن مادة العلوم الاجتماعية غير موجودة في برامج التعليم الابتدائي أو الثانوي ، فليس في هذه الاجازة من التعليم سوى اسمها . اما مجال التوظيف فان وضعه في نسبة الغرابة نفسها : هناك ادارات في الدولة (الشؤون ، الامتاش ، الضمان) ، قد تستوعب حاملي اجازة العلوم الاجتماعية ، ولكن ذلك مجرد احتمال لان لا افضلية لطلاب المعهد على غيرهم في هذه الوظائف ، الى جانب ان هذه الادارات تأخذ طالبا من حاملي الفلسفة ثم تعطيتهم دروسا في علم الاجتماع على يد ... اساتذة من المعهد نفسه !!

فطالب المعهد لا عمل لهم اذا عند الفخرج في ميدان تخصصهم ، فينوزعون بين محرس لواء لا علاقة له بها (طلما بشروط مادية سيئة) وباحث عن وظيفة لا علاقة لها ، من قريب أو بعيد ، بعلم الاجتماع .

ولكن المشكلة اظل محصورة لان عدد الخريجين لا يتجاوز الى الآن الة الا بقليل . فالمعهد خلال سنوات وجوده العشر كان يفخرج سنويا عددا ضئيلا من الطلاب لا يمكن ان يؤدي الى بطالة واسعة . اما الآن فان الوضع قد تغير . فعدد طلاب المعهد يتضخم سنويا بشكل متزايد ، مما سيولد نقاشا في بطالة الخريجين . ولا تستطيع عملية استحداث سنوات جديدة (« الاسنادية ») - ثم الآن العلوم - سوى تأخير المشكلة سنة أو سنتين وليس على الإطلاق حلها .

فعدد الطلاب الذين تقدموا لامتحانات السنة الثالثة يبلغ ٢٤ طالبا . أي أنه في حال نجاحهم في الامتحان فسيزيد عدد الخريجين هذا العام ٢٥٪ أو أكثر . وهكذا نوايليك بالنسبة للسنوات القادمة . كما ان ازدياد عدد الطلاب بهذا الشكل ، يوجد في المعهد بوادر حركة طلابية كان المعهد « المحترم » يبتأ عنها ، وعن ما تثيره من تدخل الطلاب في شؤون تديرها الادارة خاصة بها . وقد دخلت المعهد ، في السنتين الأخيرتين فئات طلابية لم تكن تعرفه من قبل . واخذت هذه الفئات الجديدة ، وهي من الطلاب القادمين من الريف والذين اتوا دراستهم في المدارس الرسمية ، تطرح مشكلات اللغة التعليمية في المعهد . فلفة التدريس كانت حتى العامين الماضيين ، الفرنسية فقط ، فلا مجال لغير « أبناء العائلات » من دراسة

ويعود ، كانت قد تكررت في الماضي دون ان تؤدي الى التحقيق . هذا الطلب الذي يعني الآلاف من مستخدمي الدولة وعيالها ، والذي أصرب في سبيله عمل اليرجي نسي الفاقية ، وعمال تعديلات المهاتف نسي وزارة البرق والمبريد ، هذا الطلب لم يحرك أية ففة من الفئات المعنية . امام التهديد بالصرف، والوجود الى تأمين بعض الفاقرات بواسطة احتياط جافز ، رجع الموظفون عن اضرابهم مقابل وعود .

لقد اتضح ان أصحاب العمل يلجأون الى هجوم عام وموحد كلما تعرضت مصالحهم الطبقية المشتركة للخطر . كما اتضح ان نضال الطبقة العاملة اللبنانية يشكو من مقتل بارز هو فيض اليد العاملة مما يتطلب سوق العمل . وقد كان هذا الفيض نوسا نقطة ضعف أساسية في النضالات العمالية : فاصحاب العمل يستعملون هذا الفيض للضغط على الأجور ، كما يستعملون زيادة المزاخمة بين العمال ، والاجراء عموما ، مما يقتض وهدد نضالهم ، ويضعف صفوفهم . ولا يستطيع الاجراء مجابهة سياسة اصحاب العمل الا بتنظيم صلب . ففي وجه المبادرات القطاعية والمحدودة التي يتخذها اصحاب العمل في صرف العمال والمستخدمين - لا يمكن الاجراء الا الجواب الشامل - فالمعركة الوضعية في وضع فيض اليد العاملة معركة خاسرة . ولا نتجح الطبقة العاملة في حماية مستوى استخدام اليد العاملة ، الا بوجدتها . أي بتراض مختلف فئاتها حول المطالب المتقدمة .

لكن كيف تبني هذه الوحدة ؟ خلال الاضرابات الأخيرة التي عقدناها ، قممت الفياتد النقابية الحالية نوجوا مذكرا لعمالها الذي يؤدي الى تراخي التماسك بين صفوف المعنيين بالاضراب .

✽ نقابة الضمان تهرب من مواجهة الجمعية العمومية ، وتعلق الاضراب بعدد ان استجبت اي تنظيم للمضربين ، وای اتصال قد يؤدي الى توسع جبهة الاضراب .

✽ اللجنة المختصة من موزعي الهاتف ، تغلي مكان العمل وترتك بين أيدي الذين أرسلتهم الدولة ليجلوا محل المضربين . اما الوزرون فتتكرم بيلعبون الورق .

✽ موظفو المصارف كانوا يستعملون للاضراب عندما أعلنت النقابة الفاهه بدون تبرير أو تفسير .

ازاء هذه التخليات والتراجعات ، لا يمكن ان يوجد تصد فعال لسياسة الدولة وسياسة اصحاب العمل . ان بناء الحركة النقابية أداة يبيد الحركة العمالية والحركة الديمقراطية الوطنية ، يستدعي الحسم في تحديد موقع الحركة الوطنية . وهو تحديد سياسي ، كما رأينا . فاما ان يعمل على ان تمتلك الحركة الوطنية موقعا تغيير العلاقات السياسية ، واما أن تستمر القطيعة بين المصالح المهنية والحركة الوطنية من جهة ، وبين المؤسسات السياسية . ويستمر تصدي الرئيس فرنجية ، وابنه ، بلا جواب الا جواب السلطة الحالية .

الاستثمارات الاجنبية عائق

في وجه تطور اليد العاملة

كالتقنة وتطوير الآلات ، فهو قادر على خدمة الشركات الأجنبية وكتلها من التجار والمهنيين ، وهذه بعض الأمثلة على صحة ذلك :

منذ سنوات والمفرع الأكثر أهمية في الصناعات (عدة وعددا) هو فرع التلفزيون والتلفون . من اختصاصات هذا الفرع تركيب وصيانة الأدوات الالكترونية والتلفون . والمستفيدون من أعداد الخريجين هم طبعاً الشركات الأجنبية التي تصنع هذه الأدوات ، ووكلاؤها في لبنان . وشركاتها المتفرعة عنها كالريكسون وال. أم. ت. وغيرها . يأتي فرع الكهرباء بالمرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب وهو كفرع التلفزيون يخدم وكلاء شركات الأدوات الكهربائية من محلية وأجنبية . ان المستفيد الأكبر من التعليم المهني هم الشركات الأجنبية ووكلاؤها من تجار الأدوات المستوردة التي تكثر جمعية الصناعيين في هذه الأيام من التحدث عنها .

الصناعيون ومعهد العلوم التطبيقية انشء معهد العلوم التطبيقية السنة الماضية ليهيء فنيين ذوي تقنية مرتفعة كمايقول مديره :

« قصد هذا المعهد هو التفتيش عن الموهوبين من أبناء هذا الشعب وتعليمهم التكنولوجيا الحديثة بحيث يهيئ منهم جيشا من الخبراء يوكل اليهم تصنع هذا البلد » ! (من محضر اجتماع مدير المعهد بممثلي الطلاب) .

ان نقاش مقولات المدير هذا فقد ناقشنا جميعا الصناعيين قد نلقت عن هذا المعهد . رغم ان لجمعية الصناعيين الحق بالمشاركة في الاشراف عليه . لانا نلقت الجمعية عن المعهد ؟ لفنيين ذوي تقنية متوسطة وعالية ؟ بعد ما يتدخلون عن تطور صناعي نوعي ، وعن إيجاد بطات للتخصص التكنولوجي . ان نلقت الصناعة لم يزل محكوما بالعلاقة بالشركات الأجنبية من جهة ، وبالتجار المحليين من جهة أخرى ، والصناعيون ليسوا سوى شركاء للاتين معا .

لكننا نلقت الجمعية عن المعهد ؟ لفنيين ذوي تقنية متوسطة وعالية ؟ بعد ما يتدخلون عن تطور صناعي نوعي ، وعن إيجاد بطات للتخصص التكنولوجي . ان نلقت الصناعة لم يزل محكوما بالعلاقة بالشركات الأجنبية من جهة ، وبالتجار المحليين من جهة أخرى ، والصناعيون ليسوا سوى شركاء للاتين معا .

لكننا نلقت الجمعية عن المعهد ؟ لفنيين ذوي تقنية متوسطة وعالية ؟ بعد ما يتدخلون عن تطور صناعي نوعي ، وعن إيجاد بطات للتخصص التكنولوجي . ان نلقت الصناعة لم يزل محكوما بالعلاقة بالشركات الأجنبية من جهة ، وبالتجار المحليين من جهة أخرى ، والصناعيون ليسوا سوى شركاء للاتين معا .

لكننا نلقت الجمعية عن المعهد ؟ لفنيين ذوي تقنية متوسطة وعالية ؟ بعد ما يتدخلون عن تطور صناعي نوعي ، وعن إيجاد بطات للتخصص التكنولوجي . ان نلقت الصناعة لم يزل محكوما بالعلاقة بالشركات الأجنبية من جهة ، وبالتجار المحليين من جهة أخرى ، والصناعيون ليسوا سوى شركاء للاتين معا .

لكننا نلقت الجمعية عن المعهد ؟ لفنيين ذوي تقنية متوسطة وعالية ؟ بعد ما يتدخلون عن تطور صناعي نوعي ، وعن إيجاد بطات للتخصص التكنولوجي . ان نلقت الصناعة لم يزل محكوما بالعلاقة بالشركات الأجنبية من جهة ، وبالتجار المحليين من جهة أخرى ، والصناعيون ليسوا سوى شركاء للاتين معا .

قانون الإثراء غير المشروع

حديث خرافة

ردة الفعل التي اجمع عليها اطراف النظام كانت التشكيك الملني بالمشروع واعتباره حجة موقفة لحزل كبار المسؤولين الاداريين الشهابيين . وقد صرح رشيد كرامي تطبيقا على الموضوع : « .. انا على ثقة بان كل ما يجري حول هذا الموضوع بما هو الا للاستهلاك المحلي ولتحويل الراي العام عن القضايا الأساسية من غلا وفراغ وعقم نسي الانتاج » . الا ان وزير المال والدفاع الياس سابا لم يكن أكثر فصاحة اذ قال للمصفيين : « ولو كبروا عقلتكم .. من هو الذي سيفسد هذا القانون ؟ . ولكن ما نعمل اذا كان هذا ما يريدوه دولة الرئيس ؟ ! » (الحوادث ٧١-٧٢) .

من جهة أخرى ، كانت الكتلان أكثر حذرا هذه المرة - والمؤمن لا بلدغ من الجحر مرتين - فقد صرح بيار الجبيل : « القانون سلاح ذو حدين ، فهو جيد جدا اذا نفذ وفق روح القانون .. وفي أجواء مرتفعة . اما اذا كان سيئته ملنا انتهى اليه « الإصلاح » المشهور في عهد شارل حلو ، فهذا سيكون مؤسفا للغاية فيذهب الصالح (الياس ربابي مثلا !) بعزاء الطالع » .

المسألة الأخرى التي اجمع عليها كل الاطراف ، بما فيهم الحكومة نفسها ، كانت الاصرار على عدم المس بقتانون سرية المصارف . فالجبيل مثلا يبد « التحقيق بالثروات المشبوهة بمختلف الوسائل » .. دون خرق سرية المصارف . الامر الذي يعني تجريد التحقيق من أية إمكانية فعلية فقتانون سرية المصارف « ستر العيوب » . وإذا كان هزال القانون وفراغه ظاهرين منذ الاعلان عنه ، فقد اتت تصريحات رئيس الحكومة الأخيرة لتطلق عليه رصاصة الرحمة . فقد صرح سلام بعد اجتماعه بالقضاء أنه لا داعي لان يقدم الموظفون تصاريح جديدة عن ثرواتهم (!) . واكد عدم مس سرية المصارف واخيرا « الحرص على كرامة المواطنين اللبناني ايا كان . فليس المقصود من تطبيق قانون الإثراء غير المشروع القليل ، بغير مبرر من كرامة اي مواطن لبناني .. »

ومعنا لأي « التباس » ظلمت الاناعة اللبنانية بتعليق يقول : « قانون الإثراء غير المشروع الذي اخرج الى الضوء قبل أيام لم يشرع لكي ينال أحدا بسوء ، أو يطال أحدا بأذى ، أو يمس أحدا بضرر ، أنه قانون ! »

في المكتبات

العالم الاسلامي وتحرير فلسطين

الكتاب - الوثيقة الذي يحضر خرافة الجهاد الاسلامي المتوس ويؤكد قومية معركة »

تأليف فيصل سماك

المصدر ٢ لبروات لبنانية

الحرية صفحة ٩



بعد مجازر الأردن التصفوية وتواطؤ الانتفاضة

ماذا يُعدّ لحركة المقاومة في لبنان ؟.

التي عبروا عنها في المذابح الوحشية التي نظفوها مؤخرا . ولكن مع ذلك يبدو مستبعدا أن تأخذ السلطة اللبنانية بالمثل الأردني بحذائره وتعمل على تطبيقه وذلك لأسباب كثيرة . فالظروف التي تحكم مواقف وتصرفات السلطة اللبنانية تختلف عنها بالنسبة لحكام الأردن . فالعوامل التي تدفع السلطة الى تطبيق المثل الأردني تقابلها عوامل أخرى مناقضة .

ان السلطة اللبنانية بحكم تكوينها الطبقي وارتباط مصالحها بالانظمة الامبريالية ، ونتيجة ضغوط الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على قرى الحدود تجد نفسها مؤيدة لاتخاذ خطوات حاسمة ضد حركة المقاومة . ولكن هذا الموقف في حال الاقدام عليه يجزئ نيولا ومضاعفات كثيرة من شأنها أن توقع النظام في مشاكل ومضاعفات خطيرة . فالصدام المسلح مع الفدائيين الذي لا يمكن التوصل الى نتيجة حاسمة فيه في وقت قصير ينزل بالنظام خسائر فادحة في مقدراته . ضرب الاستقرار وما يؤدي اليه ذلك من تهديد لوارد البلاد الاساسية المتأتية من قطاع الخدمات (كالسياحة والاصطاف وتوظيف الرساميين العربيه والاجنبية) الذي تشكل موارده قرابة ٦٥ بالمائة من الدخل الوطني . فضلا عن ذلك فإن مجازرة أية خطة تصفوية ضد المقاومة على الارض اللبنانية ستؤدي ، بسبب التوازن الداخلي القائم ، الى مضاعفات ومحاذير لم تكن وأردة في حساب حكام الأردن .

فلكي يمكن تنفيذ أي مخطط تصفوي شامل ، وسريع ضد المقاومة ينبغي عزل حركة المقاومة عن قطاعات واسعة من السكان في لبنان ، ولا سيما عن الحركة الجماهيرية الوطنية التي وقعت منذ البداية (وبرهنت على ذلك عليها كما حدث في نيسان ١٩٦٩) الى جانب المقاومة بمدعم السياسي وتواجه المؤامرات التي تتعرض لها .

صحيح ، أن السلطة اللبنانية لجأت في الماضي ، رغم جميع هذه العوامل ، الى السلوب المواجهة المسلحة ضد حركة المقاومة . ولكن ذلك جرى بتأثير عوامل سياسية عديدة في مقدمتها رغبة القوى الشهابية ، و « المكتب الثاني » في استخدام ضرب الفدائيين كسلاح من أجل تمكين الرئيس الأسبق فؤاد شهاب من العودة الى الحكم . ويروي عن شهاب بأنه كان يدعو الى اعتبار خطة ترمي الى حصر الفدائيين في مناطق الحدود وقطع الامدادات عنهم بحيث يطق عليهم العدو ويبيدهم وهم بين شقي الكاشية . وقد استخدم الجيش الأردني هذه الخطة مؤخرا بصورة جزئية حيث سيج لهم في اقلمة مراكز تجمع لهم في الأغوار والمناطق المتاخمة لخط وقف إطلاق النار مع اسرائيل

بِطْلَم ، حَسَن فُخْر

ثم اطلق عليهم في حملة وحشية للجهاز عليهم ونفهم الى برائن العدو في الاراضي المحتلة .

ومهما تكن المخططات التي تروي السلطة اتخاذها تجاه حركة المقاومة في المرحلة الراهنة ، يبدو من الضروري على الخطات الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية والمساندة لها التسليح بأعلى درجات البقظة والحذر والاستعداد لاحتياط أية خطة محتملة الوقوع . أن ما حدث في الأردن من توجيه ضربة حاسمة الى حركة المقاومة يستحيل استبعاد تأثيره على مجرى السياسة اللبنانية .

فالخطاب الابريالي الصهيوني يرمي الى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية في كل مكان ولا سيما في البلدان المتاخمة للعدو . ومن الواضح أن تنفيذ هذا المخطط مرتبط ارتباطا عضويا بتنفيذ مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية في صالح الكيان الاسرائيلي وطابعه التوسعية . ولم يبق سوا أن الانظمة العربية سارت شوطا بعيدا في هذا المخطط ، وهي لا تزال تقدم المزيد من الفاترات المشينة في هذا المجال .

ان توجه حركة المقاومة الى الجماهير اللبنانية بتحذيرها من المخططات التي تعدها السلطة وتدعوها الى الوقوف معها لمواجهة التآمر بادرة صحيحة . فالجماهير في لبنان وكسل بلد عربي هي الملاذ الوحيد لحركة المقاومة الذي كان ينبغي التوجه اليه بحزم وقناعة منذ البداية . ولكن حركة المقاومة بحكم تكوينها الذاتي اتجهت في الماضي الى الانظمة العربية السؤولة عن الهزيمة التي استحدثتها في البداية من أجل نظيفة قسطنطينية وهزائها امام الجماهير العربية ، ثم لم تلبث بعد أن ألقت انفسها ، أن انقلب عليها وساعدت عليها على الاجهاز عليها وازاحتها من الساحة بوصفها عاملا دمرقلا لتسريتها الانهازية الاستسلامية في وجه اسرائيل والامبريالية .

وقبل أكثر من سنتين كانت كبرى منظمات المقاومة « فتح » تتحاشى العمل مع القوى الوطنية والتقدمية والحركة الجماهيرية بوجه عام ، وتصر تحركها السياسي تقريبا في اواسط القوى السياسية التقليدية التي تمثل النظام القائم وامداداته . وكان التماثل الشكلي مع العمل الفدائي بالنسبة لهذه القوى التقليدية نوعا من المواجهة و « التفرع السياسي » وسيلة لكسب دعم متوحي وسياسي ، كانت المقاومة في ذلك الحين قادرة على توفيره ضد خصومها على المسرح المحلي . بل أن العديد من العناصر الانتهازية والمشبوهة استغلت علاقاتها مع حركة المقاومة من أجل تأمين منافع سياسية ومادية كثيرة . وإلى ذلك كله فقد ساهم اخضاع حركة المقاومة ، لبعض القوى السياسية المحلية الانتهازية في عزل هذه الحركة عن انصارها وحظاتها الطبيعيين المتطلين في الجماهير الشعبية المتأصلة وقواها الوطنية والتقدمية .

ان حركة المقاومة ، بعد سلسلة الهزائم التي نكلت بها والتراجعات التي أقدمت عليها ، والتي ساهمت فيها جملة من الاخطاء المتماجية ، مدعوة الى تصحيح مسارها بصورة جذرية والانطلاق من اسس جديدة.فذلك فقط تستطيع مواجهة التآمر من مواقع صلبة ومتنامية التصال الطويل الشاق بوسائل ثورية فعلا بعيدا عن الضجيج الفارغ والتفريغ السياسي واستغلال الانظمة العربية الفاشلة .



العالم

زِيَارَةُ نِيكْسُونِ إِلَى الصَّيْنِ وَالْإِعْدَادُ لِلْاعْتِرَافِ الْأَمِيرِكِيِّ

الصين في العلاقات الدولية

منها الطائرات الاميركية اللانوس وكيبوديا . اذا كانت الولايات المتحدة تقاوض تحت ضغط تراجيحها ، ومع الانخفاض بقواعد تأمل أن تكون مثبته ، فلماذا تقاوض الصين ؟ ان حسابات الصين مخالفة للحسابات الاميركية . وهذا يعني ، لن تحمي «غوام» الهند الصينية « الاميركية » . ولن تحمي تايلاند ، حيث القاعدة العسكرية . واضطرابات الفلبين ومانيلا اذار باتساع الحركة الثورية . ثم ان دفع اليابان لان تلعب دورا بارزا ، اقتصاديا ، ولاهقا عسكريا ، سوف يؤدي الى ردود فعل معاكسة لتوقعات « ميذا نيكسون » : فتعاظم قوة اليابان في المنطقة واضطرابها للتدخل الملان لا بد أن يولدا ردة فعل وطنية خبرتها الثورية الصينية عام١٩٣٥ ، وكانت منطفا حاسما باتجاه ارساء قواعداها . ان التصجيل في الانسحاب الاميركي الحدود الذي سوف ينتج من المحادثات الصينية - الاميركية عنصر من عناصر توسيع حركة شعوب الشرق الاقصى ضد الاستثمار الاميركي ، وحليفه الياباني .

تناقضات المعسكر الامبريالي

وتشكل المفاوضات ، اخيرا ، خطوة في جملة الخطوات التي اتخذتها الصين في الاونة الاخيرة حيال المعسكر الامبريالي . فقد اتسمت هذه الخطوات بجهد للاستفادة من تناقضات المعسكر وخلافاته . وفي الاسبوع الذي سبق اعلان الزيارة ، أعلنت الصين تأييدها لدخول انكلترا للسوق الأوروبية المشتركة ، وألغت على الموقف الفرنسي الداعي الى انهاء تعويم المارك الألماني (وقد تم التعويم حتى لا يصفف الدولار) .

فالتحليل الصيني يراهن بوضوح على فعالية هذه التناقضات ، بينما لا يولي الحركة العمالية التي استعادت حيويتها ربيع ١٩٦٨ إلا اهتماما ضئيلا . في باكستان وسيلان ، برز موقفهمائل . فقد فضلت السياسة الصينية الاحتفاظ بموقع ديبلوماسي ثابت في الصلة مع أنظمة قامت بقمع انتفاضات قومية واجتماعية ، على المراهنة على حركات تحريرية غير ثابتة الاسس او واضحة الوجهة والامكانات . أي ان المقارنة بين الامبريالي وبين فعالية الصراعات الطبقية والوطنية داخل كل طرف من اطراف المعسكر ، تصلب مرحليا العامل الاول .

اذا صح ذلك (أي اذا صح أن هذه هي حسابات السياسة الصينية) فلا شك أن العلاقات المباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية تتجج لمع دور أوسع في مجال التناقضات الاولى .

لم تنجح . كما لم ينجح المشروع المتكلم لها : عزل مجبوعات « أمة » من القرى عن القوار . فقد اثبتت مواجهة اللانوس أن خيرة القتاتلين السافيين لا يستطيعون مواجهة التكتيك القوي والقتاتلين القوار . أما القرى «الامنة» فلم يلبث القوار أن بدأوا عملية استعادتها . كان لا بد للاميركيين من التراجع بعد ان تسربت الى صفوف جنودهم عناصر التفكك : رفض القتال ، التصدي للضباط ، المخدرات ... وبعد ان استرجعت حالات الاحتجاج على الحرب ، داخل الولايات المتحدة نفسها ، حدثها الاولى وانساعها . وجاءت اقتراحات الثورة الفيتنامية بشأن الاسرى الاميركيين والحكومة الانتقالية وموعود انسحاب القوات الاميركية ، قطع الطريق على الدباباوجوية الاميركية .

دور اليابان المعادي للحركات الوطنية

لا شك ان الثورة الصينية عنصر مقرر وحاسم في الهند الصينية ، وفي جنوب شرق اسيا . واذا كانت وزارة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة الفيتنامية قد صرحت أن الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة لن يتم على حساب الثورة الفيتنامية « لان الصين تدعم الثورة الفيتنامية » ، فان المواقف الصينية الاخيرة تدعم هذا التاكيد . فالصين التي رعت توحيد المعسكر الهند - صينية (فيتنام ، لاس ، كيبوديا) في نيسان ١٩٧٠ . وقد عقدت اتفاقا منذ اسابيع مع هانوي يوسع دعمها للشعب الفيتنامي . كما انها تشق طريقا طويلا تخترق المناطق المحررة في اللانوس . والصين هي التي تتحضر سيناتور والحكومة الثوريةالكيبودية . وفي الاسابيع الاخيرة ، اخذت الصين تساهم ، بضابط كبير ، في المفاوضات بين كوربسا الشمالية والولايات المتحدة .

ان تشابك علاقة الصين بحركات التحرر في المنطقة يجعل من أي جهد لحل قضايا المنطقة ، بانسحاب الاميركيين ، جهدا عقيما ما لم تشارك الصين فيه . وتشكل اتفاقية جنيف ، عام ١٩٥٤ ، سابقة واضحة . فاذا أتت الهزيمة الاميركية الى الانسحاب فلا بد من الاعتراف الاميركي بدور الصين في هذه الهزيمة ، وفي المرحلة التي تبعتها . وتثير المرحلة التي تتبع الانسحاب الاميركي مسائل اساسية لا ينبغي تجاهلها بسرعة ، لكنها سوف تشكل محور المناقشات المقبلة . « ضيدا نيكسون » يقوم على ترك امر الدفاع المحلي (عن الانظمة الموالية للولايات المتحدة ، وصينيتها للقوات المحلية ، وعلى التنسيق بين هذه الانظمة . لكن الجدا نفسه يفترض ، ضمنا ، وجود قوات اميركية مرابطة على مقربة من مناطق النزاع . فالانسحاب المتدخل من فورموزا لن يعني إلا الرجوع الى اليابان ، حيث يحدث اتفاقية « اوكنواوا » التي تمنع الولايات المتحدة قاعدة ذرية في قلب المحيط الهادوي الغربي . والانسحاب من فيتنام ، لن يعني التخلي عن قاعدة « غوام » التي تنصف

الانديولوجي للثورة الصينية والفكر الحالي) . أما الدول الراسمالية الغربية فترى في الصين سقفا ضخمة تستطيع ، اذا ما انفتحت ولو جزئيا ، أن تساهم في حل أزمة التصريف الراسمالية . وقد أدى تزايد حجم التبادل مع الصين الى اشتراك عدد كبير من الدول الراسمالية ، حتى تلك التي لا تقيم علاقات مع الصين ، في معرض شنقها الدولي . ورغم الصراع السياسي الحاد بين اليابان والصين ، فإن اليابان يحتل المرتبة الاولى في التبادل التجاري مع الصين .

يضاف الى ذلك ان الاعتراف بالصين - الغربي (اليابان) . ولو أن الصين ليست زعيمة كتلة من الدول الثورية ، او قائدة تنظيم اممي رسمي ، فلا شك انها رائدة خط ثوري اممي يلهم عددا كبيرا من المنظمات الثورية في العالم . هذه الجوانب متجتمعة : الوزن البشري ، الوزن السياسي ، الوزن الاقتصادي ، تجعل من دخول الثورة الصينية الى الجنتع الدولي حدثا هاما ، في منظر هذا الجنتع وعلاقته ، بالدرجة الاولى .

الصين عامل حاسم في الشرق الاوسط

لكن العنصر الأكثر وزنا هو العنصر الاقليمي . فقد تناولت محادثات شو ان لاي مع كينغفر نطقين اساسيين هما فورموزا والصين ، كالسنغال وفونس ، اخذت تستعد لاستئنافها . ومن الواضح أن الصلة « التقدمية » ليست الصلة الغالبة على كل هذه الدول وحكوماتها (ما عدا الشيلي) .

لم تكن هذه الجبهة هي الجبهة الديبلوماسية الوحيدة التي سجلت عليها الصين انتصارات الاعتراف . فبعد الاعتراف الفرنسي ، عام ١٩٦٤ ، بدا أن المعسكر الغربي متماسك في وجه الصين . لكن هذا التماسك لم يمتنع ان تراخي : فاعترفت كندا ، السنة الماضية ، وبجات اتصالات خفية مع ايطاليا لتيسر السفراء . هذا بينما أعربت بريطانيا عن رغبتها ، خلال الاشهر الاخيرة عن رفع تبادل التمثيل مع الصين من مستوى قائم بالاعمال الى مستوى سفير . والدول التي عدنا من اقرب الدول الى الولايات المتحدة : فنكندا تكاد تكون « وكالة » لرووس الاموال الاميركية ومزعرة لها ، وايطاليا عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي ومركز قيادة الاسطول السادس في المتوسط ، وانكلترا حليف وثلي لم يعلن يوما استنكاره لتصف فيتنام الشمالية مثلا .

ان ما يحكم خطوات الاعتراف هذه هو مصالح سياسية واقتصادية صريحة . فالدخول الاتريفي فضل الفعل المباشر مع حكم ذي وزن متزايد في القارة ، اكان هذا الوزن اقتصاديا (بد اطلول خط حديدي في القارة ، من تازانبا الى الكامرون) او سياسيا (الامر

قول نيا توجيه الصين دعوة الى نيكسون (بناء على رغبته)، باجتماع على أهمية هذا المنعطف في العلاقات الدولية .

فالعلاقات الاميركية - الصينية ، مهما كانت هذه العلاقات ، تظل عددا من المسائل الاساسية في الحرب والسلام العالميين ، فهي تظل الصراع في فيتنام وفي الهند الصينية ، واستمرار الانظمة الرجعية في جنوب شرق اسيا ، وتوازن القوى في المحيط الهادوي يضاف الى ذلك ان الاعتراف بالصين - الشعبية يندرج في الاتجاه الذي نتج عن التحرر السياسي لعدد من المستعمرات السابقة . وعن تعدد الاطراف الاستعمارية بعد دخول الولايات المتحدة الاميركية الى المسرح السياسي العالمي وحدثت تناقضات جزئية بين هذه الاطراف .

توالي خطوات الاعتراف

على الصعيد الديبلوماسي ، ولا سيما في صدد دخول الصين الى هيئة الامم المتحدة واحتلالها مقعدها الطبيعي في مجلس الامن ، بدا ان الموضوع لم يعد الا مسألة اشهر . ففي صفوف بلدان العالم الثالث ، توالى خطوات الاعتراف الديبلوماسي بالجماهير الشعبية : من السودان الى الكويت ، ومن الكامرون الى

العقيدة ، الى الشيلي وكانت بعض هذه الدول التي قطعت علاقاتها او جندتها مع الصين ، كالسنغال وفونس ، اخذت تستعد لاستئنافها . ومن الواضح أن الصلة « التقدمية » ليست الصلة الغالبة على كل هذه الدول وحكوماتها (ما عدا الشيلي) .

لم تكن هذه الجبهة هي الجبهة الديبلوماسية الوحيدة التي سجلت عليها الصين انتصارات الاعتراف . فبعد الاعتراف الفرنسي ، عام ١٩٦٤ ، بدا أن المعسكر الغربي متماسك في وجه الصين . لكن هذا التماسك لم يمتنع ان تراخي : فاعترفت كندا ، السنة الماضية ، وبجات اتصالات خفية مع ايطاليا لتيسر السفراء . هذا بينما أعربت بريطانيا عن رغبتها ، خلال الاشهر الاخيرة عن رفع تبادل التمثيل مع الصين من مستوى قائم بالاعمال الى مستوى سفير . والدول التي عدنا من اقرب الدول الى الولايات المتحدة : فنكندا تكاد تكون « وكالة » لرووس الاموال الاميركية ومزعرة لها ، وايطاليا عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي ومركز قيادة الاسطول السادس في المتوسط ، وانكلترا حليف وثلي لم يعلن يوما استنكاره لتصف فيتنام الشمالية مثلا .

ان ما يحكم خطوات الاعتراف هذه هو مصالح سياسية واقتصادية صريحة . فالدخول الاتريفي فضل الفعل المباشر مع حكم ذي وزن متزايد في القارة ، اكان هذا الوزن اقتصاديا (بد اطلول خط حديدي في القارة ، من تازانبا الى الكامرون) او سياسيا (الامر

هذا السؤال يتردد بقلق وترقب على افواه العديد من الوطنيين والتقدميين في لبنان ، كما يتردد على افواه الفلسطينيين وفي اوساط المنظمات الفدائية المتواجدة على الارض اللبنانية ..

بعد المجازر التصفوية الوحشية التي قام بها الحكم الأردني التبعيل ضد حركة المقاومة الفلسطينية على الساحة الأردنية ، والتي انتهت بالاعلان ، على لسان وصفي التل ، بأنه لم يبق للقذائين أية قاعدة في الأردن ، يبدو منطفا جدا من وجهة نظر واضعي ومنفذي مخطط تصفية المقاومة الانتقال الى الهدد في تنفيذ حلقة أخرى من المؤامرة في بلد عربي آخر .. وثمة دلائل كثيرة على أن لبنان هو هذا البلد الذي يريدون جعله « أرندا اخر » بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ..

ان المخطط الرامي الى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية الذي ترعاه الدول الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة وتشارك في تنفيذه على درجات متفاوتة وباشكال مختلفة انظمة الحكم العربية البنيوية و « التقدمية » على السواء ، يرمي الى تحقيق التصفية الكتلة للفدائيين في كل مكان ولا سيما في أمة تواجدهم الرئيسية المتأصلة للارض الفلسطينية المتصفية . وواضح تماما ان لبنان باتي في المرتبة الثانية بعد الأردن على صعيد تواجدهم الفلسطينيين سواء من ناحية الكثافة البشرية حيث يقم حوالي ١٥٠ ألف فلسطيني ، ام من ناحية حجم رجال المقاومة المسلمين .

وبالطبع ان ما حدث في الأردن مؤخرا من تصفية شبه كاملة لحركة المقاومة المسلحة واذلال قات الافوف من الجماهير الفلسطينية المتحية في المخيمات وسط صمت الانظمة العربية وتواطؤها ، هو موضع اهتمام نظام الحكم اللبناني الذي لا تختلف نواياه ومواقفه الحقيقية تجاه حركة المقاومة عن حكام الأردن . ومن الجيد التفكير في هذا المجال بشأن الدولة اللبنانية سبقت حكام عمان في ممارسة اول تجربة عملية لضرب حركة المقاومة . ولم ينس احد بعد معارك نيسان وتشرين في عام ١٩٦٩ التي خاضتها السلطة اللبنانية ضد حركة المقاومة واضطرت فيما بعد الى التراجع تحت ضغط عوامل التدخل العربي ومساندة الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، وذلك وسط ظروف عربية وداخلية تختلف كثيرا عن الظروف السائدة اليوم .

وفي ضوء هذه العوامل والظروف مجتمعة تقف القوى الوطنية والتقدمية موقف الحذر تجاه النوايا المحتللة للسلطة اللبنانية . والمعروف أن ثمة بين الاوساط الحاكمة في لبنان من يرى انه اذا كان حكام الأردن قد اجتزوا مخطط تصفية المقاومة واعلنوا علنا الفاء اتفاقي عمان والقاهرة - رغم كون هذا الاخير يعمل بتوقيع الرؤساء والملوك العرب ووسط صمت الانظمة العربية ، بل وتشجيعها الضمني ، فلماذا تبقى السلطة اللبنانية متصمكة ببقاء القاهرة الذي عقد بينها وبين منظمات المقاومة ؟

ومن جهة أخرى أصدر مكتب اعلام منظمة فتح في بيروت قبل اسبوع بيانا موجها الى الجماهير اللبنانية يدعوها فيه الى الحذر والاستعداد لمواجهة مؤامرات جديدة يجري اعدادها من أجل توجيه ضربة جديدة الى حركة المقاومة على الارض اللبنانية . وبعد البيان اطلعت عن حوادث مخفلة وبإدارة السلطة اللبنانية متصمكة بها السلطة واجهزتها تجاه المقاومة الامر الذي استدلنت منه ان لمة نوايا لدى الحكم القائم لاثارة الصدام المسلح مع المقاومة بهدف توجيه ضربات شديدة اليها كجزء من مخطط ينفذ على مراحل لتفكيك تصفيتها بصورة كاملة . وكما سبق القول ان نوايا نظام الحكم اللبناني تجاه المقاومة الفلسطينية لا تختلف في شيء عن نوايا حكام الأردن

تقرير عبد الخالق محجوب (السكرتير العام للجنة المركزية)

موضوعات الخلاف مع التيار اليساري

إلى المؤتمر الثاوي لكادر الحزب الشيوعي السوداني

الموقف من «الانقلاب العسكري النقدي»

الماركسية اللينينية . يحدث هذا لأن هناك اختلافات حقيقية حول طبيعة النظام الراهن وحول تكتيكاتها تجلت في بعض اجتماعات اللجنة المركزية ، وفي اجتماعات المكتب السياسي في هذه الفترة وفي ما كتب بعض الرما في صحافة الحزب القانونية وغير القانونية .

ما هي أهم مظاهر هذه الاختلافات الفكرية؟

● أولا : المقالة التي نشرت للزميل معاوية بجلية الشيوعي العدد ٢٢٤ ، ينتقد فيها الخطاب الحزبي الأول للجنة المركزية ويعبر اتجاهه سلبيا في وصفه للسلطة الجديدة بأنها برجوازية صغيرة مما يؤدي حسب رايه الى التقليل من قدراتها الثورية وإلى إضعاف دعم الشيوعيين لها وإلى إخطاء في تفهم القضية التحالف معها ، في إيراد ، لتحليل سابق لم توافق اللجنة المركزية على تفاصيله بل وافقت على الاتجاه العام للتحليل الذي طرحه في دورة مارس ١٩٦٩ حول الموقف من الانقلاب العسكري .

● ثانيا : راي الزميل عمر مصطفى في اجتماع المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو لم تكمل هذا الرأي في اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٢٧-١-٦٩ حول الخطاب الحزبي الأول للجنة المركزية والذي اعتبره الزميل وثيقة ملغونة . ثم راي الزميل عمر مصطفى فيما بعد حول اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٩ مايو ١٩٦٩ والخاص بمناقشة التحضير للانقلاب العسكري إذ يرى أن ذلك الاجتماع أخطأ في موقفه وأكد سر الأحداث ذلك الخطأ حسب رايه .

● ثالثا : مجموعة مواقف عميلة أخرى في نشاط الهيئات القيادية بعد صدور الخطاب الحزبي الرابع ، وهي على سبيل المثال : ١ - الاختلاف في اللجنة المركزية حول تقييم استعداد وزير الداخلية لعدد من كادر الحزب وأعضاء اللجنة المركزية بتاريخ ١٨-٩-١٩٦٩ .

ب - الاختلاف حول تقييم التعديل الوزاري وموقف الحزب الشيوعي منه مما دعا إلى مناقشة هذا الموضوع في خمس جلسات للمكتب السياسي وتعطل بهذا اتخاذ موقف موحد في حينه .

ج - عدم وصول راي الحزب الشيوعي حول تخفيض الأجور والمزايا للجماهير وعدم وضوح موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية .

د - الخطأ الدعائي الذي تسلكه صحيفة الحزب القانونية الخ . أن هذه المظاهر المختلفة وغيرها مما أصبح أمرا معلوما لا أعضاء الحزب وحسب بل لدوائر اجتماعية أخرى ، تؤكد وجود خلاصات أيديولوجية في الحزب الشيوعي حول القضايا التي أشرت إليها ، ولأن هذه الخلافات تمس تكتيك الحزب فمن المهم مناقشتها والوصول إلى حد معقول من الوحدة يسمح

بمواصلة الحزب الشيوعي لتشاطعه بفعالية ، ونفضاله ضد قوى الرجعية في بلادنا . ولكي نفهم طبيعة هذه الخلافات أرى أنه من المهم الرجوع إلى بعض الاختلافات التي سادت بين قطاعات من كوادر الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع وحول استنتاجاته ، وذلك لأن تلك الاختلافات أخذت شكلا جديدا بعد الخامس والعشرين من مايو وتؤثر الآن على الاختلافات الأيديولوجية في حزبنا . ومن المهم الوصول إلى جذور الخلافات والتيارات حتى نستطيع أن نتوحد ، وليس غريبا على الحزب الشيوعي أن يواجه خلافا أيديولوجية في الظروف الراهنة وهي ظروف جديدة بالنسبة لتطور الثورة السودانية .

ما قبل ٢٥ مايو

أن بعض الخلافات الفكرية الراهنة أو تيارا منها ترجع جذوره التاريخية إلى ما قبل ٢٥ مايو ، وقد حاولنا مرارا أن نبز تلك التيارات الفكرية إلى السطح ، وأن يدور صراع مبدئي في تلك الظروف ، فقد طرحنا القضايا المختلف عليها قصد المناقشة الهادئة في الحزب في دورة اللجنة المركزية في يناير ١٩٦٨ ، ثم في يونيو من ذلك العام ، وأخيرا في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ ، ومن كل تلك الاجتماعات صدرت وثائق حزبية - للمناقشة العامة في قضايا التكتيك ووصف الحزب الشيوعي السوداني من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية وصلت إلى أعضاء الحزب .

وعلى اختلاف القضايا التي طرحت للمناقشة العامة ، فإن الصراع تطور حول استنتاج المؤتمر الرابع فيما يخص بالبرجوازية الوطنية السودانية - ومواقفها وإسهامها المختلفة والصيغة السلبية التي يتخذها الحزب الشيوعي في الموقف إزاءها . لقد طرحت في هذه الوثائق نظريا وعمليا مهمة النضال ضد سياسة وأتباع البرجوازية الإصلاحية استنادا على استنتاجات المؤتمر الرابع . وقد برزت في المناقشات التي دارت

في اجتماع اللجنة المركزية في شهر يونيو ١٩٦٨ آراء متباينة لذلك الاتجاه بحجة أنه سيؤدي إلى مراجعة مواقفنا التاريخية ، كما أن بعض المواقف العملية لقسام من كادربا كانت ترفض ذلك الاتجاه لعدم الانتخاب في الهيئة البرلمانية وقتها بوقت الإخراج عن تأييد حكومة محمد أحمد محبوب كان تعبيرا عن تلك الآراء ، كما تبع هذا تقديم رئيس الاتحاد الديمقراطي السابقين لقطاعات ديمقراطية وتقدمية نحتل فيها مراكز قيادية في مناسبات عديدة .

أما هذا التيار لم يستجب للمناقشة الواضحة والصرحة إلا في القليل النادر ، وعندما أصبح جزئيا من رايه اتخذ شكل الهجوم والتهجمات معتبرا أن المناقشات التي طرحت والاجتهادات المختلفة لتطوير استنتاجات المؤتمر الرابع لم تكن إلا ستارا لدعم سياسة الصديق الهادي ولما ساعدته للوصول إلى الحكم . عبر عن هذا الزميل محمد أحمد سليمان في دورة

اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ والتمسورة لكل أعضاء الحزب . لقد كان طابع هذا التيار في الغالب المعارضة الصامتة كما أشرت في التقرير الذي قدمته إلى اللجنة المركزية في دورة مارس وذلك «لأن البرجوازية نفسها موافقة ضعيفة بين حركة الجماهير الثورية، وهي تقف أقساما من تلك الجماهير وتصادمها ولا يقف على منابر واضحة كما كان عليه الأمر من قبل .» (في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر .)

أن صعوبات العمل في ظروف الثورة المضادة خلقت اهتزازات مختلفة بين بعض كادر الحزب يطرح تارة شعارات عالية وأخرى يسارا ، وفي كلا الحالتين كان هناك تراجع عن تكتيكات الحزب الشيوعي في تلك الفترة ، والتحق عليها في المؤتمر الرابع للحزب وأغني التكتيكات القائمة على الدفاع وتجميع قوى الثورة استعدادا للهجوم عندما تنهيا الأسباب الموضوعية والمادية لذلك .

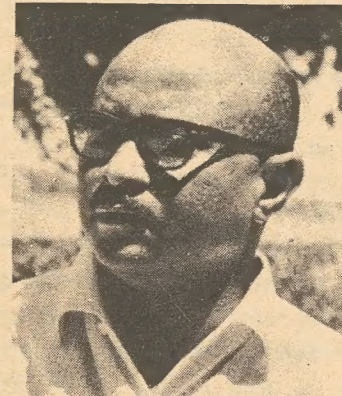
التيار اليميني

وكيف لا لهذا الاختلاف الذي وصل إلى درجة المناقشة في المصنف البرجوازي ، المقالة التي نشرها الزميل أحمد سليمان في جريدة الأيام بتاريخ ١٣-١-١٩٦٨ وورد ذكرها في اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ . نرجع لهذه المقالة لأنها مرتبطة بالاختلافات الأيديولوجية الراهنة . لقد جاء في تلك المقالة حل لزمة الحكم وقتها ما يلي : «رأسي أن المخرج

يكن في الرضا والالتزام ببرنامج شعبي يصحح ذات ميثاق أكتوبر ويسد ثغراته ليكون أكثر شمولاً وواقداً تفصيلاً ، يحدد ويحلل المشاكل الرئيسية التي تفتق البلاد وتحتسب انطلاقاً نحو أفق التطور الديمقراطي ، ينبع من صميمه حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الحقيقية الرئيسية للمجتمع تشبه حكومة أكتوبر من حيث تنفيذها للأجور والبرجوازية الحديثة ذات المصلحة في التقدم . حكومة ندمم بالاستقرار والحماية التي نفتتها وزارة الكوبر حتى يتسنى لها إنجاز المهام التي ينيها بها الميثاق الشعبي ولا سبيل في نظري لهذا الاستمرار غير حماية القوات المسلحة التي يجب الاعتراف بها كقوة مؤثرة وتكميل فعال في حياة البلاد السياسية ، وينبغي علينا ألا ننظر إليها بنظائر أسود وبصديق اقترع محتلين لها كل سموات حكومة نوفمبر .»

لقد دافع الزميل عن هذا الخط في اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ ، واعتبر أن ما جاء فيه يبيح وجه الحزب أمام القوات المسلحة . لقد أصر هذا الحال بوقت الحزب الشيوعي المرحل إزاء القوات المسلحة وتكتيكات الحزب الشيوعي المقررة في المؤتمر الرابع .

١ - لا يرى أن «الشيء الجوهرى هو أن تحشد الجماهير وتعد فكريا وتنظيما حتى تصل إلى مستوى استكمال الثورة الوطنية



عبد الخالق محجوب

الديمقراطية .» بل إن الحل لزمة الحكم والطبقات الحاكمة هو قيام حكومة «للوحدة الوطنية» تجمع بين القوى الرجعية وقوى التقدم .

٢ - يمارض تحليل المؤتمر للقوات المسلحة ذلك التحليل الذي لا يرى فيها جمعا طبيا واحدا يدخل ضمن القوى الوطنية الديمقراطية. فالقوة لا تقترح دخول القوات المسلحة كجسم واحد بانضمامها الوطنية والرجعية لحل أزمة الحكم .

٣ - يطرح دخول القوات المسلحة ككل في العمل السياسي لحماية حكومة الوحدة الوطنية ، ولكن حمايتها من ٠.٢ إلا يدل هذا على أن القوات المسلحة مدعوة لحسم حكم الزميل محمد أحمد سليمان انتقلوا عمليا وكرها من الحزب الشيوعي إلى السلطة صيغة للتصالح بين تلك القوى الرجعية حتى بين أبسط مبادئ الديمقراطية والشملي

انتخابات ؟ ولخطورة هذه المقالة في ظروف يتزايد فيها الصراع بين القوى الرجعية ولما يكتمل بعد نهوض حركة الجماهير الثورية ، فقد نشرت اخبار الأسبوع بتاريخ ١٦ - يناير ١٩٦٩ في الرد على تلك الأفكار ما يلي :

« وفي مجالس الناس كثر الحديث عن القوات المسلحة بوصفها الأمل الوحيد للنقاذ، والحديث بهذا الإجمال خطر ويتجاهل تجربة الشعب في بلادنا . لقد خير السودانيون طيلة ست سنوات حكما عسكريا وبينه ، هو حكم كبار الجنرالات من المستوى المركزي الذي استطاعوا .. وما كان في أكتافهم ولا في مصطلحهم - أحداث تغيير جوهرى في طرق تطور بلادنا .. وحاجة بلادنا التاريخية ليست اليوم في مستوى بعض الإجراءات مثل الضبط والربط (والتنفيذ السريع كما أنها ترفض قطعا المسخ الذي سيوه جزما وسياسة فكان فكر تقني وإهانة وعزل بلادنا من كل تقدم فاصبحت مريض أفريقيا والعالم العربي بحق ... أن الحديث عن أجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع ومن ثم اعتبارها شيئا مميذا عن الفئات والطبقات

الاجتماعية التي جرت في السلطة ونشلت غير سليم ومخالف للحقيقة والقوات المسلحة لا تخرج من إطار التحليل الطبقي وتشكل في مستواها الأعلى وبالتجربة جزءا من السادي الذي سقط طريقه الاقتصادي وأصبح لا مفر من نظام سياسي جديد يعقبه القوى الاجتماعية التي حكمت من قبل وتحكم فعليا على تعدد الحكومات الحزبية منها والعسكرية .»

لقد اتخذ هذا التيار فيما يخص بوقوف الحزب الشيوعي المستقل ونفضاله ضد أفكار عناصر الإصلاح اليميني وفيما يخص باقيا التطور الثوري ، موقفا يمينيا لا يفرج عن إطار النظام القائم وقتها ، ويتعارض مع استنتاجات المؤتمر الخاصة بتكتيك الحزب في ظل الثورة المضادة ، وبإفاق العمل الثوري في بلادنا .

٢٥ مايو بصورة قد تبدو جديدة ولكنها في حقيقة الأمر نفس الصورة القديمة . قد يبدو غريبا أن الرفاق الداعمين للتحالف تحت نفوذ

الاجتهاد الاصلاحي في الحزب الاتحادي الديمقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي أطاح بذلك الجناح ضمن ما أطاح ، ولكن الخط الذي يربط بين الموقنين هو الدعوة لكي ينفذ الحزب الشيوعي موقفا قويا في كلا

الطرفين : هناك يتصالح بصورة ذليلة مع البرجوازية الإصلاحية ، وهنا يتحول ، عن سكوت ، ذللا للبرجوازية الصغيرة. إن عناصر من الحائلين لهذا الاتجاه اليميني وأخيرا للكر الزميل محمد أحمد سليمان انتقلوا عمليا وتكريا من الحزب الشيوعي إلى السلطة الجديدة ، ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده أمرا شكيلا أو مجرد خرق لإجراءات

اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كادربه إلى مؤلفين . نستطيع القول بأن ذلك التيار اليميني كان نتاجا لصعوبات العمل في فترة الثورة المضادة

وما تحمل الحزب الشيوعي من صعود وهبوط وما واجه من محلات فكرية شرسة ، فالانتصار النسبي للثورة المضادة ينتج عنه تقوى في عمل الحزب الشيوعي وهذا يؤدي إلى اليأس عند بعض أعضائه . ولهذا يظهر اتجاه يقلل من جدوى العمل الثوري والتكتيك الصبور لتجميع قوى الثورة ويدعو إلى إبعاد وضع مرنحسبي للحزب الشيوعي . وقد أخذ هذا اتجاه التحالف مع البرجوازية وفق مصالحها وشروطها . كان نتاجا لما طرخته الفترة الجديدة من واجب عملي يقتضي تصدي الشيوعيين لأكثر العمل القيادي بين الجماهير، ولم يكن هذا أمرا مستحيل التحقيق رغم

الصعوبات الشديدة التي تكتفه . فالحزب الشيوعي بدأ بعد أكتوبر يتحول إلى حزب جماهيري كما أصبحت جذوره تعمق وترسخ بين الجماهير ، وما كان دعوة تاريخية أصبح من الممكن أن يتحقق عبر النضال الصبور لتجميع قوى الجماهير الثورية . ومثل هذا الواجب يعني ضمن ما يعني تناقضا مع البرجوازية الوطنية

باجتماعها المختلفة . ولهذا فإن الاتجاه اليميني الراضى لتطور العمل الثوري الشعبي كان متربدا بل معارضا في كثير من الأحيان لقضية دفع الحزب الشيوعي وصراعه ضد قيادة البرجوازية الوطنية لحركة الجماهير ليسير نحو

الصحارة . وكما عجز هذا التيار عن فهم أسس التحالف مع البرجوازية الوطنية وفقا لاستنتاجات المؤتمر الرابع فهو أيضا يعاني الآن من نفس المشكلة : أسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة . ولأن هذا التيار كان يتأسس من العمل الثوري الشعبي وخط تجميع وتراكم القوى الثورية بالنضال في الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ويبحث عن المخرج الأخرى فقد كان من الطبيعي أن يكون له رأي فيما يخص القوات المسلحة والعمل الانقلابي يخالف عما أجعلنا عليه في المؤتمر الرابع للحزب .

تحليل الحزب للقوات المسلحة

من المهم أن نبز هذا الاختلاف بوصف وصراحة لأنه وثيق الصلة بالاختلافات الأيديولوجية الراهنة في حزبنا .

أولا : ليست لدى الحزب الشيوعي السوداني مشكلة فيما يخص بالقوى بين وضع القوات المسلحة في كثير من مناطق التحرر الوطني ووضعها في البلدان الرأسمالية المتقدمة . عبرت عن هذا لسنوات خلت جريدتنا الجهاد والحرارة تعليقاً على انقلاب يوليو ١٩٥٢ بصر . في افتتاحيه الجهاد بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٢ ورد ما يلي تعبيرا عن موقف الحزب الشيوعي السوداني .

« إن حركة الجيش المصري لمي جزء لا يتجزأ من الحركة العربية في مصر .» وفي الكلمة الرئيسية لنفس العدد : « حركة الجيش المصري حركة ديمقراطية في صالح وادي النيل .»

اعتقد أن هذا هو المهم : طرح التفكير العام الذي يتناول نقد وضع القوات المسلحة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والنظر بطريقة واضحة وجديدة لشدة التحرر الوطني ووضع القوات المسلحة فيها .

ثانيا : أن يحدد الحزب الشيوعي موقفه من القوات المسلحة في بلده . إذ ليس صحيحا الاكتفاء بأطلاق نظرية عامة عن تقديم القوات المسلحة لكل البلدان المختلفة . هذا سيكون تعبيرا ضارا . لتحديد موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية بطريقة إيجابية .

١ - ميل لتكوين تنظيم شيوعي بين القوات المسلحة رغم الصعوبات - أضعاف رابطة الطلاب الثوريين وقتها - العبات التي توضع في وجه قبول الطلاب في القوات المسلحة في وقت كانت تسود فيه الاتجاهات الثورية حركة الطلبة . أن بناء هذا التنظيم هو الذي يؤكد موقف الحزب الشيوعي السليم من

تنفيذا لقرار اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في شهر أغسطس الماضي بوقف هذا الاحتجاج التداولي لكادر الحزب الشيوعي وفقا للاجتماعات التي نصت عليها لائحة الحزب والتي نفتتها اللجنة التحضيرية . يستهدف هذا الاجتماع توحيد كادر الحزب الشيوعي ومن ثم العمل على توحيد ككل الحزب الشيوعي وجماهير الطبقة العاملة حول قضية جوهرية هي : النظام الراهن وتكتيكات الحزب الشيوعي .

تنشر « الحرية » ابتداء من هذا العدد نص التقرير الذي قدمه السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الزميل عبد الخالق محجوب إلى المؤتمر التداولي لكادر الحزب المنعقد في شباط (غبرابر) عام ١٩٧٠ .

تعود هذه الوثيقة إلى الفترة الأولى من احتدام الخلاف داخل الحزب بين خط الاستقلال الأيديولوجي والسياسي (الجناح الاكثري الماركسي - اللينيني) وخط التصفية والذوبان في إطار السلطة (الأقلية الانتهازية اليمينية) حول المسائلتين الأساسيتين اللتين طرحتا على أثر الانقلاب العسكري في ٢٥ أيار (مايو) عام ١٩٦٩ : - طبيعة النظام القائم - موقف الحزب من هذا النظام .

وكان هذا الخلاف قد تبلور في الأساس قبل عام ١٩٦٩ حول استنتاج المؤتمر الرابع للحزب فيما يخص البرجوازية الوطنية والداعي إلى النضال ضد سياسة وأفكار البرجوازية الإصلاحية ، فيما عدا إلى البروز بعد ذلك حصول أسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة والقضايا المنفردة : مفهوم التحالف مع السلطة الجديدة - دور القوات المسلحة ووضعها بين قوى الجبهة الديمقراطية - الموقف من الانقلاب العسكري ...

ومن الواضح أن كل هذه القضايا احتلت اليوم - بعد الأحداث السودانية الأخيرة - أهمية راهنة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير كان قد استهدف في الأساس مواجهة « التيار اليميني » الذي كان يحتل مواقع مهيمنة داخل الحزب . لذا لم تخل بعض موضوعاته من التردد وعدم الحسم . والحال أن معظم هذه الموضوعات قد خضعت - في وثائق لاحقة للحزب - لخط نمو متواصل .

كما كتب هذا التقرير قبل بدء الحكم السوداني السابق حلالة التصفية ضد الحزب الشيوعي .

لذا رأت « الحرية » أن تعقب في مقال لاحق على نوعين من المسائل الواردة في هذه الوثيقة :

١ - المسائل النظرية - السياسية التي تحتفظ ميدانها حولها أو التي أخضعت إلى تعديلات في وثائق لاحقة للحزب . وأهم هذه المسائل : - مفهوم التطور - غير الرأسمالي . - العلاقة بين مهام المرحلة الديمقراطية ومهام المرحلة الاشتراكية .

- قوى المرحلة الديمقراطية وقيادتها . - دور «المسك الاشتراكي» في نجاح التطور الديمقراطي . ٢ - المسائل التي تجاوزتها الظروف اللاحقة لكتابة التقرير : - هدف تحويل الانقلاب العسكري إلى ثورة شعبية . - مضمون الاعتراض على قيام الاتحاد الثلاثي . - شروط البقاء على السلطة الراهنة . - صيغة الاشتراك في الحكم .

« الحرية »

كانوا جميعاً يتوقعون المجزرة وانتظروا نهايتها!

وجد الحكام العرب وسيلة أخرى تعينهم على التسوية في اتخاذ موقف ما مما جرى في الأردن . فبينما يريد العراق عقد اجتماع ، على مستوى الوزراء ، لمجلس الجامعة العربية ، يتولى معاقبة النظام الهاشمي العميل ، تطلب ليبيا أن يكون الاجتماع مؤتمر قمة . . . و « الخلاف » يمنع جميع المنعنين بذبح المقاومة في الأردن فرصة للتفكير . . . وهو ، إلى ذلك ، يثبت أن المحور العراقي - الجزائري لا يزيد حماسة في « دعم » المقاومة على محور الاتحاد الثلاثي . فلا أحد أحسن من أحد في هذا المضمار . . . لكن مواقف « الدعم » هذه باتت ذات تاريخ ، وباتت في وسع المتابع أن يتطرق في الحكم عليها من تاريخها . والثابت أن ما يصم هذا التاريخ هو التفهق المستمر في صلابة المواقف من مجزرة إلى مجزرة .

في حزيران ١٩٧٠ - وكان مشروع روجرز لا يزال في طور الولادة - أرسل الرئيس عبدالناصر إلى ملك الأردن برفقة حازمة اللهجة ، ملئمة بالتهديد البطن ، فهم منها الملك أن عليه أن يوقف المجزرة . . . وكانت المقاومة قد أجهتته ، بلغة أخرى ، خلال الأيام السابقة ، أن تصفيته ليس بالأسهل . . . في أيلول - وكان مشروع روجرز قد وصل إلى أوج مجده فأوقف إطلاق النار وافتتح المحادثات العربية الصهيونية - تداخل العراق وتدخلت سوريا واحتفظت مصر باللهجة الحازمة لرسالة « سرية » بعث بها عبد الناصر إلى الحسين ولم تنشرها « الأهرام » إلا بعد أسابيع . أما في لبنان ، فقد منح الملك الهاشمي أياماً طويلة لثبته لاستكمال التصفية . . . غير أن المقاومة صمدت مرة أخرى . . . فكانت بعثة التميري ثم مؤتمر القاهرة . وما أسفر عنه المؤتمر هو على وجه الدقة ما يأتي : فرض الاتفاق على المقاومة أن تنزع نفسها من وسط جماهيرها المسلحة في المدن ، لتقع في مواقع خالية لا يزيد امتدادها على بضعة عشرات من الكيلومترات المربعة . . . كان هذا هو مكسب النظام الحاسم ومخلفه الأوسع إلى مرحلة التصفية الأخيرة . أما المقاومة فقد شت لها ، خلال الأشهر التالية ، أن اتفاق القاهرة لم يضع في كفه سوى الريح .

ما لبثت ميليشيا المدن أن جردت من السلاح بعد ترحيل القذائيين . . . وكان اتفاق عمان ينص على إبقاء السلاح في عهدة قيادات المقاومة داخل المدن ، وما لبثت مكاتب المقاومة أن أغلقت تبعاً وبات دخول القادة القذائيين إلى عمان في حكم الاستحيل . . . وكان الاتفاق نفسه يمنع المقاومة « حرية » العمل السياسي بين صفوف الشعب الفلسطيني وينظم توزيع مكاتبها . وما لبثت اللجنة العربية نفسها أن رحلت ، محتجة ، فارتفعت رقابها عن سلوك النظام الهاشمي مع المقاومة ، دون أن يؤدي احتجاجها إلى شيء . وكانت الضربات المتفرقة التي وجهتها القوات الملكية للمقاومة ، خير معين للجنة على الرحيل .

ولم يكن عجباً بطبيعة الحال أن يلتقي أصحاب « القبة » على وجوب رحيل المقاومة عن المدن الأردنية . فهم جميعاً يرون في تواجد الثوار المسلحين ، بين الجماهير - ناهيك بتواجد السلاح بين أيدي المدنيين - أعظم المخاطر وليس لأحد منهم حجة ، في صدد ذلك ، يصعبها أمام ملك الأردن . ذلك أنه لا فضل لملك على رئيس

لا يترك الجماهير عزلاء من السلاح خوفاً على مستقبل سلطته وأمن طبقته المسيطرة . . . فكان أن تم التعميض على المقاومة بحماية الملوك والرؤساء عن حياة الجماهير المسلحة . وما لبثت الحماية المذكورة أن رحلت في ركاب اللجنة العربية . . .

معنى هذا أن الذين يتداعون اليوم إلى مؤتمر على مستوى القمة أو دونها ، لم تسقط عليهم مجزرة الأردن من الفيب ، كان النظام الهاشمي يتجه إليها خطوة بعد خطوة وكانت إجراءاته كلها تجرد في المجزرة مصيبتها الوحيد . فماذا يعني الاستيلاء على سلاح الميليشيا - وهو في مخازنه الجديدة ، لا بين أيدي أصحابه - أن لم يعن التصميم على ردع المقاومة عن أية مبادرة دفاعية قد تقوم بها في المدن ؟ وماذا يعني إغلاق المكاتب والتصديق على تجول القادة سوى التصميم على تجريد الجماهير من قياداتها الثورية ؟ وماذا يعني إخبار اللجنة العربية على الرحيل غير التصميم على الاستفادة القائمة من اختلال ميزان القوى الداخلي في سبيل سحق المقاومة ؟ هذا كله جرى منذ أيلول وجرى معه هجمات محددة على مواقع المقاومة ، فماذا فعل الذين يتصرفون اليوم تصرف من استفاق على صدمة غير منتظرة ؟

من كانون ١٩٧٠ إلى نيسان ١٩٧١ (وهما الشهران اللذان شهدا بعد أيلول ، احتدام المعارك المحدودة ضد المقاومة) ، ظل الحكام العرب يحضون رؤوسهم أمام كل عاصفة تهب على علاقات المقاومة بالنظام الهاشمي إلى أن تفسر . فالمساعدات اللبية - الكويتية للأردن تقطع ، غير أن الوساطات لا تلبث أن تبذل لاستئنافها . والسفير الأردني في مصر يجعد بقوله « بعد أن نقل سفير « التحدي » أكرم زعيرت إلى لبنان » غير أن تجميده لا يطول سوى أسابيع تقبل أوراق اعتماده بعدها ويبدأ التهديد لزيارة يقوم بها الملك حسين نفسه إلى القاهرة . والموقف السوري ، يتراوح بين التوسط والاحتجاج ، بعد أن بات مقيداً بسياسة الاتحاد الثلاثي العام وبات دعمه العسكري للمقاومة غير ذي موضوع . في كل ذلك لم تكن المواقف العربية ترد النظام الأردني شعرة واحدة إلى الوراء . كان هذا الأخير يهجم كل مرة على موقع أو مكسب للمقاومة فيصفيه ويقف عنده . وكان كل هجوم يقربه خطوة من نهاية الطريق .

أي أن « دعم » المقاومة في عرف الانظمة العربية الممنعة كان له مضمون ثابت هو الزام الحكم العميل في الأردن بذبحها شيئاً فشيئاً لا دفعة واحدة . فالدعم الحقيقي - لو وجد - لا يعقل أن يقتصر على وقف النظام الأردني عند المرحلة التي توصل إليها في عمل التصفية . الدعم الحقيقي هو إجبار النظام المذكور على أن يعيد إلى المقاومة ما كانت تملكه من ضمانات في وجهه قامره المستمر . هذا الدعم لم تزل منه المقاومة ذرة واحدة . . . فلا بنقية سلبت من أيدي جماهيرها ثم أعيدت ، ولا قاعدة احتلتها القوات العميلة ثم أجلاها الضغط العربي عنها ولا مكتب جرى اغلاقه في مخيمهم فتحتهم وساطة الملوك والرؤساء . بل أن المقاومة سلبت قبيل الهجوم الأخير حرية انتقالها الحيوي عبر الحدود السورية واحتجزت سلطات دمشق سلاحها الثقيل القادم من الجزائر ،

« الحرية »



المجد والخلود لك يا عبد الخالق والعار للسفاحين

الاكيد ان ان الحكام العرب لا يستيقظوا بفتة على « ما يجري في الأردن » . فما يجري سابق بدأ منذ مدة طويلة ولم يكن بينهم من يجهل وجهته . كانوا جميعاً يتوقعون المجزرة وانتظروا نهايتها . . .